الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٢٠)
الأربعاء (٢٢/نيسان/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٢٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة العشرين، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

بأسمي كرئيس مجلس النواب وباسم السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب نعزي سماحة السيد مقتدى الصدر وفاة السيد (محمد محمد صادق الصدر) وأطلب من مجلس النواب الوقوف لقراءة سورة الفاتحة.

طالما عودنا سماحة السيد (مقتدى الصدر) على الوحدة الوطنية وطالما تعودنا على السادة في التيار الصدري على محبة هذا الوطن ندعو من الله تعالى أن يتغمد الفقيد بالرحمة.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي (نقطة نظام):-

السيد الرئيس المادة (٧٦) من الدستور تتحدث عن إلزام فخامة رئيس الجمهورية بتكليف الكتلة الأكثر عدداً لموقع رئيس مجلس الوزراء جنابكم الكريم باقي أربعة أيام على المدة الدستورية ويبدو أننا على ضفاف انسداد سياسي جديد، اطلب من حضرتك الكريم وأنت الحريص دوما على اخذ مجلس النواب لزمام المبادرة باسمي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أن يصدر شيء عن مجلس النواب بجلسة هذا اليوم يلزم السيد رئيس الجمهورية بالالتزام بالمدة الدستورية ويحث الإطار التنسيقي على حسم مرشحه.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذه مداخلة أنا أقول لكم هذه ليست نقطة النظام واضح سيادة النائب حتى أعطيك الجواب، أولاً ليست نقطة النظام اليوم نحن بدأنا فتحنا الجلسة بقراءة القرآن يعني نقطة النظام على سير عمل الجلسة أو موضوع معين أرجو ذلك منكم، نحن اتفقنا مسبقاً نكرر الذي لديه مداخلة نهاية الجلسة بعد ما نكمل القراءة سوف نعطي وقت ربع ساعة نصف ساعة لأي مداخلة اليوم يوجد مُدد دستورية وسبق وان تم انتخاب رئيس الجمهورية والحمدالله أمضينا هذه المدد الدستورية بدعم السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب والزمنا السيد رئيس الجمهورية أمام مجلس النواب بأن يعتمد (١٥) يوم في تكليف رئيس الجمهورية لأن الوضع اليوم لا يتحمل نحن بحاجة إلى حكومة كاملة الصلاحية، من خلالكم نبلغ السيد رئيس الجمهورية والكتلة النيابية الأكثر عدداً التي هي كتلة الاطار في الإسراع وفق المدد الدستورية.

- النائب برهان كاظم عبدالله المعموري:-

يقرأ بيان بمناسبة إستشهاد سماحة السيد (محمد محمد صادق الصدر).

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

بعدنا لم نبدأ بجدول الأعمال، نقطة النظام على أي سبب السيدات والسادة النواب إذا عندكم مداخلات أرجوكم المداخلات نهاية الجلسة يجب قراءة القوانين وأعطيكم وقت ربع أو نصف ساعة وندخل بالمداخلات أرجو منكم أن نبدأ ونمضي بجدول الأعمال وبعدها لا بأس.

- النائبة أيات ادهم حسين السور ميري (نقطة نظام):-

استناداً للمادة الدستورية (٥٠) اليمين الدستورية لرعاية مصالح الشعب السيد رئيس المجلس السيدات والسادة النواب المحترمون أقف اليوم أمام مسؤولية وطنية ورقابية كبرى اتجاه أهم رموز السيادة الاقتصادية والخدمية في بلدنا وهي الخطوط الجوية العراقية التي تعاني اليوم من تدهور مريب وممنهج يضع علامات استفهام كبيرة حول الإدارة ونواية المستقبلية لهذا الناقل الوطني هناك شلل في الأسطول الجوي من غير المعقول أن يمتلك العراق أسطولا يضم (٣٩) طائرة لكن الواقع الفني الصادم يشير إلى أن سبع طائرات فقط تعمل بينما تقبع (٣٢) طائرة في المدارج المعطلة، والأخطر من ذلك هو غياب أي خطة إصلاحية لهذه الطائرات المعطلة مما أدى المواطنين العراقيين والوفود الرسمية إلى السفر عبر خطوط جوية غير عراقية وضياع مبالغ طائلة كان الأولى بها خزينة الدولة بالنظر إلى لغة الأرقام كنا في عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ نُسيّر ما يقارب (٧٠) رحلة يوميا واليوم وبسبب هذا الإهمال المتعمد انخفض العدد ليصل إلى أربع رحلات يومية فقط هذا ليس تراجعا طبيعيا بل هو مؤشر خطير على انهيار المؤسسة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب الذي أرجوه منكم نقطة النظام تتعلق بسير عمل الجلسة، كلامي واضح حتى من يريد نقطة نظام ولا أوافق سوف أكون ملزم بالنظام الداخلي والدستور غير ممكن الذي أرجوه منكم مداخلات خلال النصف ساعة الأخيرة تكون مداخلات للذين يبقون للمداخلة يبقى أصبح اتفاق في رئاسة مجلس النواب يجب أن نمضي في جدول الأعمال وهذه مداخلة، نقطة النظام عندما يكون هناك إخلال في عمل الجلسة وإخلال في سير الجلسة نحن فقط قرأنا القرآن الكريم السيد (همام عدنان) قرأ القرآن الكريم.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي (نقطة نظام):-

نقطة النظام هي المادة (١٣٤) من النظام الداخلي الاعتراف من حيث المبدأ على مشروع قانون أو مقترح قانون والمادة (١٢٣) كيفية سير مقترحات القوانين، قانون وزارة الاتصالات قانون مهم ونتفق إن قطاع الاتصالات يأتي بعد النفط لكن يوجد مخالفات وردت بهذا المقترح سأسرد بعضها ولذلك اعترض من حيث المبدأ على هذا القانون.

أولا: لم يُعرض على اللجنة المختصة لم يُدرس من قبل اللجنة المختصة لم يُعرض على الجهات القانونية النظام الداخلي يقول يذهب للجنة القانونية وتعطي رأيها بهِ.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

الأسبوع الماضي تم عرضه على اللجنة المختصة بعد رأي اللجنة القانونية بعدم تعارضه مع النصوص القانونية والدستورية حولناه إلى الجنة المختصة.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

القانون يتعارض مع المواد الدستورية (١٠٣، ١٣٠، ٤٧) يتعارض مع قانون الاحتكار والمنافسة يتعارض مع الأمر التشريعي (٦٥) يتعارض مع قانون تنظيم عمل المستشارين يوجد بهِ تعارضات مع الدستور والقوانين النافذة ولا يمكن تشريعه، بهذا الطريق يعطي صلاحيات يلغي هيأة منصوص عليها بالدستور يجب أن يعدل الدستور قبل الهيأة المنصوص عليها بالدستور، صراحة في الدستور والوزارة لم ينص عليها فكيف يمكن إلغاء هيأة منصوص عليها صراحة من قبل وزارة غير منصوص عليها، صراحة ولم يؤخذ رأي الجهة القطاعية يفترض أن نسمع من هيأة الإعلام والاتصالات نسمع من الجهات القانونية نسمع من وزارة الاتصالات نسمع من أعضاء اللجنة كلهم ويعطون رأيهم مكتوب، ونقرأ هنالك مخالفات كثيرة إذا عندكم وقت أسردها لكم تفصيليا إذا أحببتم، لكن أنا أعترض من حيث المبدأ وأدعو إلى رده إلى الجنة للدراسة وسماع الرأي من الجهات وتنضيجه حتى يكون قانون ناضج لا يدخلنا في تداخلات الآن نحن عندنا تعارض بمصالح بين الهيئة والوزارة هذا القانون سوف يزيد هذه التعارضات وسيدخلنا في فوضى تشريعية نحن في غنى عنها، أرجوك السيد الرئيس أعطي هذا القانون المهم الوقت الكافي لإنضاجه حتى لا نتسبب في فوضى تشريعية جديدة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

نقطة النظام تتعلق في جدول الأعمال فقط. أي نقطة نظام خارج جدول الأعمال لا أعطي نقطة النظام.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي (نقطة نظام):-

نقطة النظام (١٣٤) من النظام الداخل التي تتعلق بالفقرة أولا من جدول أعمال الجلسة والتي طرحت لعرض قانون وزارة الاتصالات إلى القراءة الأولى السيد الرئيس المحترم لا أريد أضيف على التفاصيل التي ذكرتها السيدة النائبة (حنان الفتلاوي) ولكن أضيف النقطتين التي لم تم ذكرها أولا: هذا القانون قد تم طرحه سابقا على مجلس النواب في الدورة الخامسة بحكومة كاملة الصلاحيات وأيضا تم سحبه من الحكومة نفسها كاملة الصلاحية يعني كان مشروع قانون، اليوم الذي عندنا مقترح قانون لذلك لا ضير نحن ابتداءً نرده من حيث المبدأ ونخوض تفصيلا أكثر نطلب إجابة من الحكومة لماذا تم عرضه سابقا ولماذا تم سحبه هذا أولا.

ثانيا: نحن لا يخفى على حضرتك ولا يخفى على اللجان المختصة في مجلس النواب أن على مدى السنوات الماضية كان هناك خلافا واقعيا وحقيقيا وعماليا ما بين هيئة الأعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات أدى بكثير من مفاصله على انعكاس سوء الخدمة وعلى كثير من التفاصيل الذي كان المفترض كما أشارت السيدة (حنان الفتلاوي) هيئة الإعلام والاتصالات هي هيأة دستورية مذكورة بالدستور لا يمكن إلغاءها بقانون وهذا موضوع مخالف للقانون.

الفقرة الثالثة والأخيرة: لدينا قرار محكمة اتحادية ساري نافذ المفعول الأمور التي فيها جنبة مالية وتقدم كمقترح قانون المفترض نطلب رأي الحكومة بالوضع المالي قبل السير بالمنهج وبما أن الحكومة تسير أعمال ليس لديها رأي بالأمور المالية لذلك أطلب سحب القانون من حيث المبدأ.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام):-

لأكثر من مرة نقع في خطأ تشريعي بالمرحلة الأولى كان قانون التجنيد واليوم قانون آخر التعلق بالاتصالات كل المناقشات مع جل احترامي ما ذكره أحد السادة النواب وفق المادة (١٣٤) من النظام الداخلي هي تدرج ضمن القراءة الثانية وبالتالي لمجلس النواب له الحق في الابتداء بالإجراءات التشريعية بالقراءة الأولى كيفما كان ثم يحصل التصويت من حيث المبدأ في القراءة الثانية ومناقشته.

- النائب بهاء حسين علي الأعرجي (نقطة نظام):-

مثل ما تفضلت نقطة النظام يجب أن تتعلق بجدول الأعمال نحن لم نبدأ بالجدول حتى يكون هناك نقطة وبالتالي نبدأ هذا أولاً.

ثانياً: النظام الداخلي لمجلس النواب كان واضح وصريح قراءة أولى وثانية وثم تصويت لماذا وضعوا القراءة الثانية الآن للمناقشة بهِ تعديل وحذف وأضافه استضافة بالتالي نمضي بقراءة القانون ومن ثم القراءة الثانية هي الميدان.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي (نقطة النظام):-

المادة (٣٤) تتحدث عن مهام الرئيس العمل على تطبيق الدستور والقوانين والنظام الداخلي وإدارة المناقشات وحفظ سير النظام العام والمادة الثالثة أيضاً تنص على تكفل هذا النظام حرية التعبير عن الرأي للنواب بمختلف اتجاهاتهم و كذلك حرية المعارضة الموضوعية والنقد البناء والمادة (٤١ و ٤٢ و ٤٣) تحدثت عن أعطاء المتحدث فرصة للحديث، لذا عذراً الحديث عن أعطاء نصف ساعة للمداخلات غير موجودة في النظام الداخلي إما أن نعدل النظام الداخلي وإما أن يتفضل السيد الرئيس بالتواجد ولديه نائب أول ونائب ثاني يمكن أن تستمر الجلسات عشر ساعة اثنى عشرة ساعة لا اعتقد أن هناك مشكلة في هذا، الأمر الآخر فقط ألفت نظركم والسادة النواب أيضا في الدائرة البرلمانية هناك خمسين قانون تمت القراءة الأولى والثانية بدلا من القراءات الأولى لعدة قوانين على مدى أربعة أيام هناك قوانين جاهزة ويجب أن يتم التفكير وألفات النظر للسادة المعنين بهذا الشيء.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أولا: نحن من نعطي المناقشات للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بناءً على مقترح من رئاسة المجلس في نهاية جدول الأعمال.

ثانياً: جنابك تكلمت فيما يخص موضوع النائب الأول والنائب الثاني لا يوجد أشكال هو الذي يدير الجلسة رئيس المجلس يعني ما هو الأشكال بالموضوع.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي:-

(٢٦) من غير الرئيس ونائبيه (٣) هم يتحملون المسؤولية ونبقى ثاني يوم نحن حالات استثنائية في أيام الموازنة كنا نبقى للفجر لا اعتقد السيدات والسادة النواب عندهم مشكلة ينتظرون ويعبرون عن أراءهم وأنتم جزاكم الله خيراً واجبكم أن تديروا المناقشات والحفاظ على النظام والدستور والقوانين.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هناك حالة نحن حددنا الجلسة ساعة (١١) ليس من المنطق يعني نواب موجودين ساعة (١٠) ونواب موجودين ساعة (٩ ونص) ونواب موجودين (١٠ ونص) نأتي للجلسة ساعة (١١) ونواب الموجودين هم فقط (١٠) هذا غير منطقي ومخالف للنظام الداخلي ومخالف لكل القوانين، ويحضر بعض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب إلى المكتب قالوا نقترح عليك لان بعض السادة النواب لديهم متابعات في الوزارات قالوا نقترح عليك أن تكون الجلسة الساعة (٢,١) هذا المقترح هل أنتم موافقين عليه؟

اطلب من المجلس التصويت على أن تكون جلسات مجلس النواب الساعة (٢) أريد التزام ليس من المنطق أنا أتكلم مع قادة، اليوم النائب هو قائد إذا هو ما يحترم الموعد وما يحترم التوقيت وكيف يمضي في مساعدة الناخب الذي إنتخبه.

- النائب محمد علي محمد تميم الجبوري (نقطة نظام):-

أتحدث بحكم تجربتي وهذه الدورة السادسة في المجلس وربما من الأوائل في هذا المجلس وضع توقيت الساعة الثانية معناها جلسة بالأربعة هذا سوف يكون غير منطقي ثم هذا القرار للسيد رئيس مجلس النواب ونائبيه اسمح هذه لا يحتاج تصويت تفقوا لما ملائمة الساعة (١١) يجب أن تكون (١٢) وارفع الجلسة وفق النظام داخلي بنصف ساعة وحملوا المسؤولية للغائبين أما الآن حددها (٢) تأكدوا عندما نحدد بالساعة الثانية ستكون الجرسة الساعة الرابعة وأطلب أيضاً لا تعرض للتصويت لأنه سيكون قراراً ملزماً للمجلس والرئيس والنائبين وهذا قرار إداري إجرائي يأخذ.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أنا هو قرار إجرائي السيد النائب أنا أعرف هذه التفاصيل ورئاسة المجلس التي تحدد ولكن أنا من آخر التصويت حتى ألزم النواب، اليوم أنا أتكلم مع قيادات إذا هو ما يلتزم بالتوقيت يعني هذه مشكلة يجب هناك علاج في بداية الجلسة اتفقنا كانت الجلسات ساعة واحدة واتفقوا السادة النواب

قالوا نريد الجلسات صباحية أصبحت في الساعة (١١) والحضور أصبح ساعة (٣) هذا غير منطقي السيدات والسادة حتى ننهي موضوع الجلسات بعد النقاش مع السيد النائب الأول بخصوص الجلسة.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري:-

الجلسة تبدأ وتؤجل الى نصف ساعة الجلسة التي بعدها يعني التي هي المفروض تلزم يفترض يكون غياب وراقي داخل الجلسة داخل الجلسة مثل ما تفضل أستاذ (محمد تميم) إذا كانت الجلسة الساعة (٢) سوف يكون الحضور (٤) إذا كانت الجلسة الساعة (٤) سوف تكون (٦) ولكن إذا تم تسجيل الغياب داخل القاعة ورقياً يلتزم النواب.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

الجلسة سوف تكون الساعة الواحدة في حالة نصاب غير متحقق ترفع نصف ساعة، وبعدها الساعة الواحدة والنصف الدائرة الإعلامية بدون الرجوع إلى رئاسة المجلس الساعة الواحدة والنصف تأخذون قوائم الأسماء ويتم إعلان أسماء المتغيبين عن الجلسة.

- النائب نعيم عبد ياسر العبودي (نقطة نظام):-

قانون الاتصالات في الدورة الرابعة غير ممكن أن نمضي بقانون وزارة الاتصالات بدون أن يكون هناك قانون المعلوماتية وهو السقف الأعلى، ووزارة الاتصالات وكذلك هيأة الأعلام والاتصالات تم قراءته سابقاً قراءتين في الدورة الرابعة وللأسف الشديد لم تتم القراءة في الدورة الخامسة، وبالتالي هناك تقاطع كبير لا يمكن أن نمضي وزارة الاتصالات لأنه سوف يكون تقاطع كبير جداً مع هيأة الإعلام والاتصالات لذلك الأولوية والأسبقية لقانون المعلوماتية وموجود اعتقد في مجلس النواب العراقي يجب أن يمضي قانون المعلوماتية ومن ثم يأتي قانون وزارة الاتصالات.

- النائبة هيام عبود كاظم الياسري (نقطة نظام):-

حقيقة بالنسبة للقراءة الأولى لقانون الاتصالات أود التوضيح أنه تم رفض القانون من حيث المبدأ هذا يكون في القراءة الثانية، القراءة الأولى مجرد وضع على سكة التشريع واللجنة ناقشت القانون وأتفقوا على قراءته عدا واحدة من النائبات، والآن اللجنة جاهزة للقراءة، المسألة الأخرى بالتأكيد اللجنة ستستضيف هيأة الإعلام والاتصالات وتسمع أي ملاحظات لدى أي جهة وتُعرض في التقرير لمجلس النواب، المسألة الأخرى التي ذكرت أن القانون يلغي هيئة الإعلام والاتصالات المسودة الحالية هذا غير صحيح هيأة الإعلام والاتصالات هيأة دستورية محترمة وتعمل بموجب قانون لا زال نافذ هو الأمر (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ ولا يمكن إلغاء صلاحياته إلا بموجب قانون يلغي الأمر التشريعي، أما مسألة التداخل بالصلاحيات والذي ذكره السادة النواب هو الهدف من التشريع فك هذا التداخل اليوم وزارة الاتصالات وزارة مهمة جدا، نحن عشنا ولاحظنا أن الدول خسرت حروب وقادة استشهدوا بسبب موضوع الاتصالات ما معقول وزارة مهمة مؤسسة من عشرينات القرن الماضي موجودة بعنوان البرق والبريد والهاتف لحد الآن بدون قانون الهيأة التي تأسست مؤخرا بعد عام ٢٠٠٣ عندها قانون ووزارة بهذه الأهمية لا يوجد عندها قانون وتمنع اللجنة المختصة من مجرد الشروع بقراءة أولى وبعد ذلك يكون هناك ملاحظات واستضافات لجميع الجهات، أما مسألة القانون الحقيقة الذي تفضل به معالي وزير التعليم السابق الحقيقة موضوع قانون الاتصالات والمعلوماتية مسحوب من الحكومة غير موجود حالياً الآن من ٢٠٠٩ إلى حد الدورة السابقة ولا لجنة استطاعت تفصل الصلاحيات بيناتهم بموجب هذا القانون فأصبح تشريع القانون هذا الذي قصدوا الإخوان غير مجدي لا بد أن يكون قانون خاص بالوزارة وأن يكون قانون خاص بالهيئة ويجب أن تحرص اللجنة على عدم تداخل الصلاحيات في ما بينهم وحسب النظام الداخلي من يعترض على أصل فكرة التشريع يكون في القراءة الثانية مع التقرير وليس في القراءة الأولى.

- النائب محمد علي محمد تميم الجبوري (نقطة نظام):-

هذا القانون لا يعمل في الخمسة عشر محافظة وإنما هذا القانون مهم أن يعمل في العراق جميعا وهو من ينقل هذه الهيأة والجهة التي ستخول بموجب هذا القانون هي من ستنظم الترددات للاتصالات والتجسس وأجزاء الأمن وتداول الاتصالات، أرجو من السيد رئيس المجلس والسيد النائب الأول أن لا يختزل قراءة هذا القانون باللجنة المختصة وان صدر فيها امر نيابي أو لم يصدر لحد الآن، أرجو أن تشكل لجنة على مستوى عالي يبقى القرار للرئيس والنائب الأول أما يقرأ اليوم أو لا يقرأ لكن أرجو أن تشكل لجنة من الخبراء ولجنة من الأعضاء يُدرس وإضافةً ما طرحه السيد النائب (نعيم العبودي) بقضية قانون المعلوماتية، يجب أن يُطلب ويُقرأ لأنه يجب أن يعمل جنبا إلى جنب قانون المعلوماتية وقانون هيأة الاقتصاد يجب أن يكون سوياً لكل الجهات، بصراحة سأتحدث أنا في الحكومة الحالية كنت رئيسا للمجلس الوزاري للخدمات بقينا اكثر من تسعة اشهر نناقش قضية الترددات الأمنية لبعض الأجهزة التي تستخدمها وزارة النفط في اتصالات ولم نخرج بنتيجة بسبب النزاع بين الهيأة والوزارة لذلك هذا

الموضوع خطير ويتعلق بأمن العراق ويتعلق أيضا بإيرادات العراق وجبايتها وكيف يتم التعامل مع من لا يستجيب للقانون ويسدد ما بذمته من أموال في قضايا التردادت وتأجيرها، هذا القانون لا نتعامل معه مرور الكرام القرار لكم يجب أن يقرأ قراءة أولى أو يعاد ونشكل لجنة مع اللجنة الأعضاء الذين تم اختيارهم لعضوية لجنة الاتصالات وتشكل لجنة مزدوجة بين لجنة وأعضاء ونستضيف خبراء وينضج ويخرج بشكل لائق.

- النائبة ضحى رضا هاشم القصير:-

السؤال موجه ومطروح على السيد رئيس المجلس ونائبيه على اعتبارهم يمثلون هيأة الرئاسة هناك بعض القوانين المهمة التي تم قراءتها قراءة أولى وثانية استكملت كافة الأمور القانونية والإدارية الآن ما هو مصير هذه القوانين، بعض منها مهمة جداً يلامس حياة المواطن بشكل مباشر نريد أن نعرف اذا جنابكم على اعتبار مسؤولين عن أدارة الجلسات وتنظيم القوانين والأمر مطروح على حضراتكم نريد أن نعرف نعيد قراءة أولى وثانية.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

قدمي مقترح أي قانون بهِ مصلحة مقترح أو مشروع قانون وأعرضيه على المجلس.

- النائبة ضحى رضا هاشم علوان القصير:-

السيد الرئيس أنا سؤالي واضح السيد الرئيس نعيد القراءات أو نعتمد القراءة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يجب أن تعاد القراءات.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي (نقطة نظام):-

بما إن أنا أحد أعضاء لجنة النقل والاتصالات والحوكمة السادة النواب انتم اقدم منا واكثر معرفة من عندنا أن القانون يقرأ قراءه أولى قراءة ثانية بالنسبة للخبراء والفلاسفة وكبار الذي عندهم معرفة وحكمة بهذا القانون، الرجاء القاعة موجودة للنقاش توجد لجنة ترحب بالجميع، تعرفون اليوم الشعب ينتظر منا جدول أعمال ماذا يضع بالجدول نتكلم بصراحة وهي لا تخرج للأعلام نحن نعرف واقع الحال ونريد أن تسير الأمور إلى أن تشكل حكومة، يجب أن يكون الكلام على المكشوف حتى نعرف هذه الإجراءات الكثير من هذه الأمور ولكن لماذا يضع بجدول الأعمال اذا عندكم قوانين اهم منها القانون أطرحوه على السيد الرئيس ونضعه في الجدول ونتوكل بالله، وعندكم قراءة ثانية أي شخص عنده ملاحظة مشكلة عداء خلاف حزبه لا يقبل جهته لا تقبل عنده علاقة يعرف شيء يهم مصلحة البلد يناقش ويتكلم الى أن اربع سنوات أخر يوم بالدورة نصوت على القانون.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي (نقطة نظام):-

المادة (١١٣) من النظام الداخلي أنا استغرب بصراحة السيد الرئيس أولاً يوجد عندنا موضوعين نقطة النظام مرة تعترض على أصل فكرة هذا لا يوجد أشكال مثل ما اعترضنا على قانون التجنيد وغيرها يوجد فكرة بالقانون بعيد عن كونه مشروع لوزارة توجد فكرة ورفضه هذه الفكرة، وبالتالي مضى المجلس في القراءة الأولى لقانون وزارة الاتصالات يعني ما من حق النائب بصراحة يعني أنا أقولك بصراحة الدخول بأصل القانون قبل القراءة الأولى يعني أنا الآن أقول لك المادة الأولى كذا الآن ما قرأ القراءة الأولى.

ثانياً المادة (١١٣) من النظام الداخلي اتلوها على حضارتكم السادة النواب.

أولاً: لكل لجنة حق اقتراح القوانين وتقدم اللجنة الاقتراح كتابتنا لرئيس المجلس الذي يحيي له بدوره إلى اللجنة المختصة القانون جاء من اللجنة المختصة.

ثانيا: تقوم اللجنة المختصة التي هي لجنة النقل والاتصالات بدراسة القانون وعادته الى الرئيس.

ثالثا: يحيل الرئيس مشروع القانون للجنة القانونية لدراسته كل هذا إذا حدث رئاسة المجلس أتمتة هذا الأجراء

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

وفق النظام الداخلي قدموا بعض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب مقترحات لقانون وبدورنا كرئاسة مجلس حولناه للجنة القانونية لإبداء الرأي اللجنة القانونية بعدم معارضته للدستور، والتفاصيل موجودة وأحلناه على اللجنة المختصة واللجنة المختصة طلبت من عندنا القراءة الأولى فعلى السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، اليوم نحن مداخلات هو لا يجوز أعطاء نقطة نظام لا في جدول الأعمال ويوجد ملاحظة أو خرق لبعض التفاصيل في جدول الأعمال لنبدأ في الفقرة الأولى.

***الفقرة الأولى: القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).**

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب كل أراكم محترمة نحن نبدأ بالقراءة الأولى وعندكم اللجنة المختصة واللجان المساندة مع اللجنة المختصة، مثلما تم ذكره من أحد السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب في موضوع الاستعانة بالخبراء لجنة النقل والاتصالات استعينوا بالخبراء استعينوا بالناس ذوي الاختصاص في هذا الموضوع، لأنه مهم وهذا الموضوع استثمار للبلد وهذا الموضوع المهم فيه أمن بلد، من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب يرغبون بسحب القانون وأعادته إلى اللجنة لحين إكماله اطلب من المجلس التصويت من الذي يعترض.

(تم التصويت بعدم الموافقة).

اليوم صدرنا الأوامر النيابية التي تخصكم السيدات والسادة أماكنكم حتى نبدأ نوضح هذا القانون مهم السيدات والسادة أعضاء اللجنة هذا القانون يخص بأمن بلد وبإستثمار بلد وهذا القانون بتقاطعات بين وزارة الاتصالات وشبكة الأعلام أرجو منكم دراسة مستفيضة والاستعانة بالخبراء الاستعانة بدول ذات خبرة في تشذيب القانون وجعله بالمسار الصحيح وتقديم تقرير قبل عرضه للقراءة الثانية.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

هذا ليس للأعلام السيد الرئيس أنا لاحظت ملاحظة في كل مقترح قانون كل قانون تجلس اللجنة هنا ألاحظ القاعة يوجد فيها (٥) أعضاء إذا أكون حريص فعلاً حقيقي أتمنى يعني هذا طلب عذراً لا يعتبر البعض فرض أو كذا ولكن هذه ملاحظة للذي يفهمها أتمنى هذا، أعداد الموجودين أن تبقى لان هذا القانون يمس أمن البلد.

- النائبة هيام عبود كاظم الياسري:-

تقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائب رزاق محيبس عجيمي الرماحي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائبة منى قاسم باقر الغرابي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائب مثنى ثائر يوسف جاسم:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائبة منى سوادي عبدالله الكرعاني:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائب رفيق هاشم سالم الصالحي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائبة مها محمود جسام العلواني:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- النائب علي خالص جواد برزنجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون الاتصالات. (لجنة النقل والاتصالات والحوكمة).

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة أعضاء لجنة النقل والاتصالات والحوكمة شكرا جزيلاً لكم، مثلما ذكرنا في بداية حديثنا يأتون السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب يقدمون طلبات بالتفاصيل هذا القانون أرجو منكم اعتماد هذه الطلبات ومناقشتها في اللجنة والاستعانة بالخبراء والمختصين، لان مثلما ذكرنا في بداية حديثنا هذا القانون مهم جدا وتقديم تقرير قبل القراءة الثانية إلى أعضاء مجلس النواب حتى يكون عندهم الدراية كافية.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

نيابةً عن كل زملائي السادة أعضاء لجنة النقل والاتصالات والحوكمة نتقدم بشكر بداية للرئاسة السيد الرئيس ونائبيه المحترمين، ثانياً لكل السادة النواب بقوا بالجلسة واستمعوا لهذا مقترح القانون وأكد على قضية أي شخص السيدات والسادة يريد يأتي عنده مداخلة عنده مقترح عند أي شيء يضيفه أو يحذفه بهذا القانون أو المقترح نرحب به ونستمع له.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

بعد الدراسة المستفيضة والتدقيق في هذا الموضوع لأن هذا الموضوع فيه خطورة أمنية ومصالح بلد وثروات بلد.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

أن توفر لنا قاعة خاصة باللجنة لان إلى الآن نحن موجودين بمكتب جنابك وتتضارب المواعيد بالقاعة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

خلال هذه اليومين كل اللجان الموجودة التي تم التصويت عليها سوف يكون لهم أماكن تليق بهم.

- النائب مثنى ثائر يوسف جاسم:-

اللجنة بها أشخاص مختصين وباختصاصات فنية من مهندسين ومن دكاترة ومن اختصاصات بما يخص الذكاء الاصطناعي وهندسة الحاسبات وغيرها من الاختصاصات التي تخص عمل اللجنة القطاعية باعتبارها اللجنة الفنية، الأمر الأخر يعني نحن حاضرين نسمع ومن ثم نعدل ليس من المعقول اللجنة سوف تعمل بقانون خاص بوزارة الاتصالات ويأخذ صلاحيات هيئة الأعلام والاتصالات أو يأخذ صلاحيات جهات أخرى مجلس النواب هو الحكم وهو المشرع الذي يفصل ما بين السلطات والتداخلات بين الوزارات، قضية أخرى ذكرت النائب (أيات ادهم) بما يخص شركة الخطوط الجوية العراقية يعني كان للجنة دور وزيارة المتظاهرين وأيضاً الاستماع لهم ومن ثم باشرنا بإجراءات قانونية وإدارية باستضافة المدير العام يوم الخميس بالقاعة السيد الرئيس باعتبار نحن لا يوجد عندنا قاعة للوقوف على المشاكل الموجودة بهذا القطاع يعني بما يخص الناقل الوطني.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

***الفقرة الثانية: القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.(لجنة الزراعة والموارد المائية والأهوار والبيئة، لجنة الخدمات والأعمار).**

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة مها فاضل كاظم الجنابي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة سهام منعم عبدالحسين المحنه:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة أحلام رمضان فتاح إسماعيل:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة فوزة محمد علوان الحسين:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة ذكرى عمار احمد رديني:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائب حيدر عبد صالح جبر الاسدي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة وفاء ضياء لازم الطائي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائب علي شعلان مطشر الدراجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائب صفاء كاظم حمد حسن:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائب محمد جبار مناتي السلطان:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائبة سهام منعم عبدالحسين المحنه:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- النائب رعد عباس مصلح الخليفاوي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون أدارة المخلفات البلدية الصلبة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة أعضاء لجنة الزراعة ولجنة الخدمات أرجو من حضراتكم خلال هذه الفترة لاحظت سبب تلوث المياه سواء في دجلة والترسبات التي وجدت من خلال نهر ديالى هذا يضر كل محافظاتنا ويضر المواطن، أرجو من حضراتكم التشاور والتحاور مع اللجنة التي تم تشكيلها لمتابعة المخلفات البيئية التي حدثت أو المخلفات الموجودة في نهر دجلة والمكبات والتواصل مع أمانة بغداد ومعرفة أسباب هذا الموضوع والمحافظات جميعا.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

ونأمل من اللجان المعنية والكتل السياسية وكذلك السيدات والسادة النواب المحترمين ورفد اللجنتين بالملاحظات حول هذا القانون المهم الذي ينسجم مع المادة (٣٣) أولا من الدستور، وكما ذكرتم أن تحدي بيئي كبير يحتاج الى وقفة بتشريع القوانين المهمة، وهذا القانون هو من القوانين المهمة، فقط في محافظة بغداد يوميا اكثر من عشرة الأف من المخلفات والنفايات فضلاً عن المواد الصلبة والمحافظات الأخرى أيضا فيها أعداد تتفاوت بحسب النشاطات ونسب السكان يحتاج الى وقفة ودعم الى هذا القانون المهم من خلال ملاحظاتكم وأيضاً فيه يمكن أن تكون هناك مردودات اقتصادية مالية للدولة من خلال مشاريع تدوير النفايات.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك، السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أي من السيدات والسادة الأعضاء عنده مقترح أو عنده استيضاح أو عنده ملاحظة في بعض المواد أرجو الذهاب للجنة المعنية لتقديم أي مقترح لديكم.

- النائب فيصل حسين جبار عباس:-

مثل ما تعرف جنابك بالأعراف النيابية المتبعة في العراق وفي الأنظمة البرلمانية جميعا أن موضوع المقاطعة الجلسات أو الانسحاب من الجلسات هو جزء من الممارسات الديمقراطية التي تمثلها أو تمارسها الكتل السياسي أو النواب وأيضا من هذه الأعراف أن تقوم الكتل السياسي الأخرى أو رئاسة المجلس بالتواصل مع الكتل المقاطعة أو المنسحبة للاستيضاح وحل الإشكالية إن أمكن حلها نحن اليوم يوجد كتلة مهمة ورئيسية في مجلس النواب ومعهم أحد نواب الرئيس أتخذوا قرار مقاطعة جلسات مجلس النواب أقترح على جنابك تشكيل وفد من رؤساء الكتل أو ممثلي الكتل

للتواصل مع كتلة الديمقراطي وأيجاد حلول لأسباب مقاطعتهم لجلسات مجلس النواب لان وجودهم مهم ووجود أي كتلة سياسية هو مهم والمقاطعة هو حق لهم لكن حل الإشكالية ينبغي أن يصدر من رئاسة المجلس.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

من خلال مداخلتك كل كتلة السياسية لها الحق المطلق بالتعبير عن رأيها سواء في مقاطعة الجلسة أو في موضوع طرح رأي في موضوع قوانين مهمة أو كسر نصاف هذا رأي قانوني دستوري كفل الدستور وكفل القانون والنظام الداخلي أطلب من رؤسائي الكتلة السياسية التواصل مع الأخوة في الحزب الديموقراطي حزب البارتي من أجل إنهاء المقاطعة ورجوع الجلسات المجلس.

- النائب محمود حسين مطلك القيسي:-

أقدم الى حضرتك مقترح تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهذا الطلب مشفوع بأكثر من (٤٠) توقيع للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب وأخذنا موافقتك وموافقة السيد النائب الأول وكذلك أخذنا موافقة السيد نائب الرئيس وأحلت الموضوع إلى اللجنة القانونية، السيد رئيس السن الأستاذ (بهاء الأعرجي) أحال الموضوع إلى المستشار القانوني لدرج قانون التعديل على جدول الأعمال، حقيقة هذا الأمر مهم جدا تعرف المفوضية أربع مرات مدد لها ولا سامح الله لو أصبح اليوم على سبيل المثال طارئ معين في البلد من يقود العملية الانتخابية المفوضية الحالية هي لا تمتلك الشرعية القانونية بالتالي درج هكذا موضوع على جدول أعمال أنا أعتقد مهم جدا ولكن تفاجأنا اليوم في اللجنة القانونية إن السيد النائب الأول سحب هذا الموضوع لديك، لا أعرف هل هذا الموضوع صحيح للاستيضاح؟

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب قدموا مقترح، هذا قانون مهم لنكون واضحين هذا قانون ليس للأعلام قانون مفوضية الانتخابات قانون مهم ويتعلق بعمل مجلس النواب ومن صلب عمل مجلس النواب يجب تشريع أو تعديل هذا القانون أو اختيار المفوضية بشكل سلس اليوم وضع العملية السياسية الحكومة غير مشكلة وضعها مضطرب يجب أن تشكل الحكومة، بعدها ننتظر من قبل الحكومة قانون أو نحن ملتزمين بتشريع قانون للمفوضية، اختيار مفوضية للانتخابات من ضمن صلب عمل مجلس النواب المستشار القانوني قدم لي طلب سحب القانون وافقت عليه طلبوا من اللجنة القانونية بالسحب ما يقارب الشهر نبدأ بالشروع بالتشكيل للمفوضية.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

أريد التحدث عن موضوع قرار مجلس الوزراء الاقتصادي حول قطع الحصة التموينية عن منتسبي وزارة الدفاع والداخلية نتحدث عن أبطلنا المرابطين على الحدود وعن جيشنا وقوة الأمن الداخلي هذا القرار المجحف قطع الحصة التموينية عنهم وعن أسرهم هو قرار أخذ على نحو الاستعجال كان من المفترض اذا كان بالضرورة اتخاذ هكذا قرار يؤخذ على المنتسب نفسه تقطع الحصة التموينية وليس على أسرته لا سيما أن راتب المليون ونص يشمل خطورة ويشمل إطعام ويشمل كذا راتب الاسمي راتب زهيد السيد الرئيس أخواننا بالقوات الأمنية من الفاو الى زاخو ينتظرون من مجلس النواب الموقر موقف أزاء هذه الجزئية الناس أستحسن الظن بالدورة السادسة على اقل نُخلي مسؤوليتنا الشرعية.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هل هو قرار؟

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

قرار من المجلس الاقتصادي في مجلس الوزراء بقطع الحصة التموينية عن كل منتسبي جيش العراقي وقوات الأمن الداخلي هم وأسرهم أنا اعتقد أن هذا القرار يجب أن يطبق السيد الرئيس على السادة الوزراء والدرجات الخاصة والنواب والمدراء العامين كل من راتبه مليون ونص مع الحوافز مع الخطورة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

كم راتب الجندي؟ هل هم يعتمدون على المخصصات أو راتب الاسمي؟

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

السيد الرئيس إخوانكم في قوات الأمن الداخلي والجيش العراقي ينتظرون منكم موقف شخصي في هذا الموضوع، هذا من جانب بعد إكمال المداخلة يتعقب من حضرتك ويشاهد للرأي العام إذا هذه المداخلة وموقف من أخواني أعضاء مجلس النواب على الأقل نبرئ ذمتنا شرعاً،

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

المادة (١٦) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لعام ٢٠١٨ أولاً على الدوائر الحكومية كافة التعاون مع النائب لتمكينه من أداء دوره التمثيلي فيما يتعلق بالشؤون الخدمية للمواطنين حقيقة نعاني كثيراً من وزارة المالية وعدم تعاونها مع النواب اطلب استضافة وزيرة المالية لوضع النقاط على الحروف هناك مواطنين أصبح عليهم (٩) أشهر لم يستلموا رواتبهم من تعينه لحد الآن نريد نراجع نريد كلمة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

شكلنا لجان نحن ليس على كل موضوع نستضيف، لديكم اللجان المختصة لان المالية الأخوان هي المعنية بهذا الموضوع استضيف الوزير أو الوكيل أو المدير عام المختص بهذا الموضوع، اللجان المالية السادة في البرلمانية جميع الأجهزة المعنية يتم ذكرهم بالكتاب يوجد مدراء عامين ونحن نكون واضحين يوجد مدراء عامين رواتبهم (٣) ملايين ومليونين وأكثر الملايين نحن نتكلم على منتسب يذهب ويخدم بالحدود ويذهب يخدم في الصحراء إذا يأتي ويلقى الحصة التموينية مقطوعة عن وعن عائلة يعني هذه مشكلة هؤلاء لهم الأولوية في هذا الموضوع.

- النائب أيات ادهم حسين السور ميري:-

اليوم نقف أمام مسؤولية وطنية ورقابية كبرى اتجاه أحد اهم رموز السيادة الاقتصادية والخدمية في بلدنا وهي الخطوط الجوية العراقية صراحة أنا قبل قليل ذكرت أن عندنا شلل في الأسطول الجوي السيد الرئيس من غير المعقول والمنطق أن يمتلك العراق أسطول جوية ضم (٣٩) طائرة والقسم الفني في الخطوط الجوية العراقية يشير الى فقط (٧) طائرات تعمل يعني لا اعرف صراحة ما هي مشكلة هذه الطائرات وين الخطة الحقيقية لمعالجة هذه الطائرات الآن القسم الفني أصدر ببيان مسبق أن غياب خطة إصلاحية حقيقية لهذه الأسطول.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

سبب خروجنا على الخدمة كيف؟ الموديل قديم؟

- النائب أيات ادهم حسين السور ميري:-

هم لا يذكرون نحن نريد نعرف كمجلس نواب ونحن ممثلين عن الشعب مما أجبر المواطن العراقي والوفود الرسمية التي تأتي إلى العراق أن تستخدم خطوط جوية غير عراقية هذا يؤدي إلى ضياع مبالغ طائلة ممكن أن كان الأولى بها خزين الدولة في العراق إذا نذكر الأرقام ٢٠١٦ و٢٠١٧ كان عندنا ما يقارب (٧٠) رحلة يومية لخطوط الجوية العراقية اليوم للأسف بسبب هذا الإهمال المتعمد فقط يصل خطوط الجوية العراقية رحلاتها إلى أربع رحلات باليوم هذا ليس تراجعا طبيعيا بل هو مؤشر خطر على انهيار المؤسسة أي قد التكلفة الاقتصادية لهذا الانخفاض في عدد الرحلات نحن نتكلم عن لغة أرقام واقتصاديات ممكن تأثر على مورد للبلد لا أحد تسائل نحن من وقفنا الرحلات من (٧٠) رحلة باليوم إلى (٤) سوف العراق يخصر اقتصاديا تشير المعطيات الى وجود منهجية فساد لتهدف الى أضعاف الخطوط الجوية تمهيدا لخصخصتها أو بيع طائراتها لشركات أهلية بأسعار لا تخدم الدولة عقد الخدمات الأرضية كانت الواردات من هذا العقد تصل إلى (٤) مليون دولار شهرياً اختفت فجأة من الحسابات بالمقابل يتم دفع (٢) مليون دولار شهرياً إلى شركات بعقود صورية بينما الكوادر المستخدمة لها والمعدات والآليات هي بالأساس تابعة للخطوط الجوية العراقية هنا مئسات حقيقية السيد الرئيس حالها حال العقود التي ذكرت مسبقاً في وزارة الصحة التي كانت على المستشفيات المتعاقد مع الشركات الدولية وهذا ما يفسر تصريح هيأة الحج والعمرة من يقول بالتفويج البري لحجاج بيت الله الحرام لهذا العام مبررا أسباب ومخاوف أمنية وارتفاع سعار الطيران في حين نشوف الخطوط الجوية الملكية الأردنية تحلق يوميا في الأجواء العراقية وتروح للأردن ما هو التفسير المنطقي لهذا الشيء؟

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذا وضع خاص وضع الحرب والأجواء هل يمكنك المسار مختلفة التفاصيل اطلب من الأخوة في لجنة النقل متابعة.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

الموظفين خرجوا للمظاهرات على شركة الخطوط الجوية وذهبت أنا والزميل الأستاذ (مثنى) تواجدنا مع المتظاهرين طبعاً هم كلهم موظفين وحددنا كل التفاصيل والملفات وشبهات الفساد التي أثيرت حول هذه الشركة، وبالتنسيق مع رئيس لجنة النقل والاتصالات والحوكمة استدعينا مدير شركة الخطوط أستاذ (مناف) سوف يأتي يوم غداً هو وكافة السادة الموظفين بأقسام شركة الخطوط الجوية وعليه ندعو من السيدة النائبة أن تتواجد أذا يوجد عندها أي استفسار.

- النائب أيات ادهم حسين السور ميري:-

السيد الرئيس أنا لاحظت يوجد امر ديواني ١٢/١١/ ٢٠٢٤ (مناف عبد المنعم) عاجل بإدارة مهمات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية بوزارة النقل على أن يعاد تقويمه خلال مدة لا تتجاوز (٦) أشهر التاريخ شهر ١٢ /٢٠٢٤ نحن اليوم في الشهر الرابع ٢٠٢٦ يعني مضت أكثر من سنة على هذا الكتاب.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

من أين صادر؟

- النائب أيات ادهم حسين السور ميري:-

من ٢٠٢٤ من مجلس الوزراء هل أحد عمل تقويم على أداء هذا الشخص؟ واليوم نرى المأساة الحقيقية بالخطوط الجوية العراقية لذلك أطالب رئاسة مجلس النواب لمعرفة تشكيل لجنة تحقيقية فورية لمعرفة الانهيار أو الانحدار في الجدول الاقتصادية والأضرار المالية التي تترتب على ذلك ثانياً معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خروج أكثر من (٣٢) طائرة عن الخدمة والإجراءات المتخذة من قبل الشركة ثالثاً ضمان عدم توقف رواتب الموظفين العاملين في هذه الشركة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

غداً لجنة النقل والاتصالات بعد الاستضافة خذوا في نظر الاعتبار الملاحظات التي قدمتها السيدة النائبة وإحضاري غداً بالاستضافة وبعدها قدموا تقرير عن استضافتكم. ما هي النتائج والتوصيات كلجنة.

- النائب عباس حيال لكن المالكي:-

ثلاث نقاط سريعة.

الأولى: ما يتعلق بإدارة المخلفات البلدية الصلبة وأشير هنا الى التلوث الحاصل في محافظة البصرة هناك تلوث خطير في محافظة البصر خصوصا في نهر شط العرب عدة اقضيه ابتداء من قضاء الفاو الى قضاء أبو الخصيب الى قضاء شط العرب الى قضاء المدينة إلى قضاء القرنة، والان نحن قبل أيام تعرفون الواضح ما تم نشره في وسائل الأعلام التلوث الحاصل في نهر دجلة وحقيقة وردة فعل كبير، محافظة البصرة تعاني من تلوث خطير في شط العرب، الآن حقيقة مسألة خطيرة جدا تحتاج أن نقف عندها وان تكون هناك معالجات ليس فقط مسألة إعلام أو مسألة إعلامية أو ظهور أعلامي هذه محافظة البصرة وتعاني وهذه انعكاسات خطيرة مناطق زراعية بالكامل انتهت يعني الآن شط العرب أبو الخصيب مناطق أخرى خطيرة جدا بعضها حتى مياه المجاري الآن تذهب الى شط العرب، يعني إضافة إلى التلوث بالجو البصرة تعاني حقيقة ويستوجب أن نقف الآن مثلا شحة الماء الشديدة في بعض الأقضية في محافظة البصرة مسألة التلوث مسألة خطيرة جدا تنعكس على حياة المواطنين على كل الحياة النباتات حياة الحيوانات تعني نحتاج بصراحة تدخل مباشر وسريع من مجلس النواب لإنقاذ محافظة البصرة وإنقاذ أهالي البصرة، ثانيا فيما يتعلق بقانون وزارة الاتصالات.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

حضرتك في أي لجنة؟ أنت والسادة في اللجان المختصة لجنة الخدمات شكلوا وفد وحضرتك وأكتب فيه وأعمل تقرير مفصل عن هذا الموضوع وأرفع هذه التوصيات حتى نتخذ الإجراءات مع الدوائر المعنية في هذا الموضوع.

- النائب عباس حيال لكن المالكي:-

فيما يتعلق بقانون وزارة الاتصالات أثني على ما أدلا به السادة النواب نحتاج إلى خبراء بصراحة هذا متعلق بأمن الوطن أمن العائلة، الأمن المجتمعي قانون مهم جدا يحتاج أن يتم إنضاجه بشكل يتناسب مع بلدنا ومع مواطنينا.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

توجد مذابح حدثت في دوائر المرور ليس قصور لا من الضابط ولا المنتسب فقط ولكن هناك تعسف فاحش جدا في قضية الغرامات المرورية كيف القانون المرور يقول الغرامة (٢٠٠) ألف دينار لمن تجاوز السرع المقررة قانوناً، تمام هذا كان قبل مشاهدة الضابط يمنح سلطة قاضي جنح غرامة يراك مرة وكذا كلنا مع الردع ومع ضبط المرور، ولكن ما حدث؟ بالكاميرا أنا عملت على هذا الوضع على هذا الركام كله الطرق والمشاكل وكذا وهو نص قانوني، هذه مشاكلنا نحن نص قانوني وضع أجهزة رصد وضعت كاميرات هذه الكاميرا أنا أتكلم لك بصراحة الكاميرا لا تغادر صغيرة ولا كبير وضعت على أساس غرامة (١٠٠) غرامة اذا السرعة ذا كانت (١٠٠) كيلو (١٠٥) يتغرم، أنا أسألكم بالله كم سيارة وسيارة كم غرامة وغرامة يعني (١٠٠) اذا كانت مقرر قانون يتحرك (١٠٥) أنا أغرم (٢٠٠) الف دينار وخلال (٣) أيام طبعا هذا أتكلم كل قانون لماذا أقول لك دورات هو نص يكتب وانا جالس هنا اكتب نص ولكن تطبيقه يعمل وضعت الكاميرات محور من المحاور أربعة كاميرات أو خمسة كاميرات أتى هذا المواطن أعتبر معاند وقالو له السرعة (١٠٠) وتحرك (١١٠) أربعة كاميرات يمر عليها كل واحدة تسجل (٢٠٠) ,(٢٠٠), (٢٠٠), (٢٠٠) يعني خلال خمس دقائق تسجيل (٨٠٠) الأف دينار خلال ثلاثة أيام القانون يقول (٣) أيام إذا ما تدفعها خلال شهر تضاعف وخلال (٣) أيام سماح لا أحد يستطيع التسديد عليها لان كله إلكتروني وبهِ مشاكل، أنا قبل يومين كنت في أحدى دوائر المرور تثبت المخالفة اليوم بعد شهرين الى ثلاثة تأتي على هاتف أو برنامج احتمال يراها أو لا ثلاثة أيام انتهت السماحية هذا وضع بقانون لماذا لان ضابط المرور كان قبل يسجلها بالوصل باليد يسلم للمواطن باليد يقول لك أنا افتهمت بيها الإلكتروني لم تصل هذه أول سماحية ذهبت خلال ثلاثين يوم أتكلم بصراحة السيد الرئيس بين انشغال وبين مشاكل وبين كذا لا يستطيع الدفع تتضاعف مئة بالمئة تضاعف هذه الثمانمائة أصبحت مليون وستمئة، قبل يومين في دائرة المرور (١٨،٨٠٠) الف دينار على مواطن ويقسم يقول أريد أن أبيع السيارة لأني محتاج للمال، وابقى أنظر أجد غرامات (٨) مليون وسبعة ملايين ومليونين وأربعة ملايين وخمسة ملايين سوف أعطيك رقم صحيح فقط في عام ٢٠٢٥ (١٦٢) مليار دينار عراقي فقط من الغرامات يعني من قوت المواطن رقم رسمي هذا من وزارة الداخلية، لا يوجد منطق هذا يفترض أن يتعدل القانون ويتناسب مع قضية الرصد الإلكتروني، يعني السماحية تكون عشرة أيام لا تكون مضاعفة أنا أريد أن أردع لماذا مضاعفة هو مخالف ليس سارق يجب أن تكون السماحية عشرة أيام، والموضوع الثاني لا يوجد (٢٠٠) ألف الرصد (١٥-٢٥) ألف دينار الرصد، يجب أن يعدل قانون المرور يجب أن تصبح (٥٠٠) اذا تكون هناك مفرزة مثلاً بالشارع أجهزة الرصد (١٥,٢٥) ألف دينار في دول مجاورة تعتبر المخالفة الأولى تنبيه، أخباره بأنه مخالف هو ردع يعني هو ليس ذبح.

القضية الثانية: يوجد كاميرات بيها مشاكل يعني الرقم لا يوجد أو الحزام اسود أو امرأة تلبس عباءة سترى كذا حالات فردية، كيف تثبت هذا حزامك ليس بهذه الطريقة؟ الرصد الإلكتروني مقر بالقانون مادة (٢٥) صحيح ولكن ليس بهذه الآلية القضية الثانية ليس كل الكاميرات مربوطة بمنظومة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب من خلال التواصل مع وزارة الداخلية والسيد وزير الداخلية طلب من عندنا تعديل في قانون المرور أطلب من لجنة الأمن والدفاع واللجنة المختصة واللجنة القانونية أن تقدموا مقترح القانون حتى نعدل قانون المرور.

- النائبة غفران إقبال يوسف الشمري:-

مداخلتي بما يخص قانون إدارة المخلفات البلدية الصلبة طبعا هو لا يعد مجرد إجراء تنظيمي روتيني بل هو رسالة ثقة مباشرة للشارع العراقي بأن مجلس النواب يتحرك بجدية لمواجهة الأزمات الخدمية والبيئية المزمنة التي تثقل كاهل المواطن في كل زقاق وحي ومع إيماننا بأهمية المسودة الحالية، لا أننا نرى ضرورة تعزيزها بتعديلات جوهرية تضمن الانتقال من رفع النفايات إلى إدارتها بمعايير دولية حديثة وذلك من خلال معالجة الثغرات الآتية.

أولاً: تفعيل الفرز من المصدر تعزيز المواد (٧) و(٩) بالرغم من تركيز القانون على المعالجة والطمر لأن هذه العمليات قاصرة ما لم تبدأ بنقطة التوليد لذا نقترح إضافة مادة تلزم أمانة بغداد والبلديات بتوفير حاويات منفصلة المواد العضوية والبلاستيك والورق بالتوازي مع برامج تدريبية وتوعوية مكثفة للمواطنين لضمان جودة المواد المخصصة للتدوير وتحويلها إلى مورد اقتصادي حقيقي.

ثانياً: إدارة النفايات المنزلية الخطرة طبعاً تقفل المسودة الحالية التمييز بين المخلفات البلدية العادية وبين النفايات المنزلية الخطرة كالبطاريات والأدوية والمصابيح الزئبقي واختلاط هذه المواد بالمخلفات العادية يرفع من كلف المعالجة ويزيد من مخاطر التلوث البيئي والصحي، لذا نوصي بإفراز مادة قانونية تحدد آليات جمع وتداول هذه النفايات بشكل مستقل ومنع طمرها مع النفايات البلدية.

النقطة الثالثة والأخيرة: تجديد وردع عقوبات التلوث الجسيمة المواد (١٢) و(١٣) هذه الغرامات المذكورة بالمسودة وتتراوح بين (١٠٠) ألف ومليون دينار قد لا تشكل رادعاً حقيقياً أمام الانتهاكات الكبرى التي تصدر من المجمعات السكنية والضخمة والمنشئات التجارية والصناعية لذا نقترح إعادة تصنيف العقوبات وتدرج الغرامات التي تتناسب مع ما يضمن حماية البيئة وتحقيق الردع المطلوب، والخاتمة أن المضي بتشريع هذا القانون مع هذه الإضافات النوعية والتجديد على مراقبة تنفيذ التعليمات التي ستصدر لاحقا هو ضمان الوحيد الوصول إلى بيئة نظيفة ومستدامة تليق بالعراق ومدنهِ.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

قسم من الملاحظات التي تفضلوا بها وهو شغل دور ممثل الحكومة في مجلس النواب، يعني حقيقة الجنبة المالية الجنبة الإدارية والفنية المشاكل المرورية وغيرها من الأمور المفروض ممثلين الحكومة وممثلين جانب رئاسة الجمهورية وكذلك ممثلين مجلس النواب هم يدونوا كل الملاحظات التي يسجلها السيد النائب قسم منها لا يحتاج استضافة قسم منها يحتاج استفسار سريع تليفونياً والمفروض يعالج لذلك أنا أتمنى السيد الرئيس أن السادة يأخذوا دورهم.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذه ملاحظة مهمة البرلمانية تبلغون ممثل الحكومة وممثل رئاسة الجمهورية كل جلسة يكونوا موجودين حاضرين حتى يستمعوا إلى أراء ومداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

مشاكل السادة النواب كثيرة التي تخص طلبات المواطنين إذا يبقى الوضع بهذه الطريقة إن أبسط الأمور إن يحتاج إلا استضافة دور ممثل الحكومة هو ينقل معاناة النواب إلى مجلس الوزراء والوزراء.

النقطة الثانية: فيما يخص الحصة التموينية السادة تناقشوا بها اليوم الشغل الشاغل الأجهزة الأمنية لا يجب أن نجزئها الأجهزة الأمنية بصورة عامة الأجهزة الأمنية نوعان هناك واحد مثل اليوم منتسب زوجته منتسبة أو زوجته موظفة يتقاضون راتبين دعونا نميز هو القرار لكل العائلة أو جزء من العائلة، قرار المجلس الاقتصادي يخص الحكومة هنالك لجنة الأمن والدفاع هي المعنية السيد الرئيس بعد تشكيل اللجان المفروض هو يكون دورهم هذا، نحن لا نأتي فقط نناشد بالأعلام لجنة تشكلت أصبحت اليوم لجنة برئاسة رئيس السن نمضي باستضافة الوزير المعني الجهة المعنية ومعرفة الأسباب للمعالجة هذه نقطة أتمنى من لجنة الأمن والدفاع أن تقدم تقريرها بالمعالجة الفعلية في خصوص الحصة التموينية واستقطاعاتها،

النقطة الأخرى: نحن الى الآن المحافظات جميعها لا زالت تعاني من قضية توزيع قطع الأراضي بين إدارة فاشلة للبعض وأكرر لبعض من المحافظين الذي لا يستطيع أن يدير الأمور ولسنوات طويلة إلى هذه اللحظة اليوم تذهب بكل محافظة توجد (٣٠,٤٠) ألف معاملة مركونة موجود بالأرشيف أنجزت لكن لا يوجد توزيع لا يوجد تصميم جزء منها الآلية كيف تكون من هم المعنيين؟ دور لجنة الأقاليم والمحافظة السيد الرئيس أتمنى برئاستك والوزير المعني وحضور المحافظين خطة عمل لهم تسجل في أجندة العمل لمعالجة الموضوع بالصورة الصحيحة حقيقة السيد الرئيس هذا الموضوع يعني أصبح حالة مؤذية للمواطن، يعني أنا كنت رئيس لجنة النزاهة في مجلس المحافظة ونائب دورة أخرى يوجد مواطنين قدموا شكاوى لقطع الأراضي منذ خمس سنوات أو عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة وعشرين سنة وثلاثين سنة ومات ولم يستلم قطعة ارض يعني ما هذه المأساة خرج تقاعد ولم يستلم قطعة ارض يجب وضع آلية فعليه السيد الرئيس بهذا الجانب.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

لجنة المحافظات برلمانية يتم اخذ بنظر الاعتبار نقطة ثالثة ذكرها النائب (مرتضى الساعدي) والعمل مع المحافظين بهذا الموضوع وأنهاء ملف توزيع قطع الأرض.

- النائب مصطفى عبدالهادي كامل المجمعي:-

في ما يخص موضوع البطاقة التموينية التي حصلت على الكوادر التدريسية بالأخص وزارة التجارة دائرة التخطيط في تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣٠ بالتحديد في كتابهم المرقم (١٢٧٩) أصدرت أعمام لكل الوزارات حجب البطاقة التموينية من الموظفين أدعت أن دخولهم عالية، هذا الموضوع عندما يذهب باتجاه الدرجات الخاصة يذهب باتجاه الأشخاص الذين يمتلكون درجات عالية ليس على الكوادر التدريسية ليس على المدرسين ليس على المعلمين اليوم نحن نسأل أذا أصبح حجب عن البطاقة التموينية بسبب أن راتب المعلم أو المدرس يكون عليه كفرد، عائلته ما هو ذنبها وأسرة تتكون من (٨) نفرات وعشرة نفرات يتم الحجب على كل العائلة هذا القرار غير صحيح، يجب يكون لنا دور نخاطب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ونخاطب مجلس الوزراء بإلغاء هذا القرار المجحف بحق الكوادر التدريسية وكذلك السادة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وكل السادة في كافة أصناف الجيش العراقي وفي وزارة الداخلية يعني اليوم غير صحيح نحجب على كل العائلة يجب أن يكون هناك انه تريث في هذا القرار ليس فقط تريث يجب أن يتم إلغاءه بكتاب رسمي من مجلس النواب العراقي الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، من اجل أن هذا الموضوع اخذ اكثر من حجمه، يعني اليوم تتكلم عن كوادر تربوية تتكلم عن المدرسين تتكلم عن منتسب بالجيش العراقي تتكلم عن منتسب في صفوف الجيش العراقي يعني ضحى وقدم للبلد الكثير ونحجب عنه أقل استحقاقاته التي هي البطاقة التموينية، (٨) نفرات و (١٠) نفرات تنقطع عليهم البطاقة التموينية على الراتب بما يتجاوز المليون ونصف واليوم كنا نعرف الغلاء المعيشي في المجتمع العراقي كلنا نعرف الأسعار الموجودة في السوق، هذا الموضوع وهذا القرار مرفوض رفضاً قاطعاً ويجب أن يكون لنا دور قوي في مجلس النواب نخاطب بكتاب شديد اللهجة إلى مجلس الوزراء من أجل وضع حد لهذه التصرفات.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

سوف أتكلم بثلاثة ملفات الملف الأخير من حضرتك أعطيت بوعد لأهلنا من أبناء الشعب العراقي ووعد الحر دين هذا سوف اتركه بالفقر الثالثة واعتقد حضرتك توافقني بالرأي سوف تستذكر من خلال الكلام الذي سوف أتكلم بهِ.

الملف الأول: بخصوص سلم الرواتب العادل أنا بالمداخلة الأولى لنا في مجلس النواب طلبت بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة من ضمنها أعضاء مجلس النواب للأسف الشديد لقيت رفض كثير من بعض الزملاء النواب قالوا راتب النائب لا يكفي وأنت هذا الموضوع حاول أن تتوقف عنه لكن هذا ما يمنعني من أني أطالب بتحقيق العدالة اليوم يجب ننصف كافة موظفي العراق بالوزارات كافة ودائما استذكر موظف البلدية دائما استذكر بحديثي الموظف الذي يعتلي الأعمدة بالكهرباء ويتحمل خطورة وكثير من الموظفين للأسف توفوا نتيجة ممارسة أعمالهم بهذه الوزارات وهذه المديريات، التي تسبب لهم التلوث البيئي التي تسبب لهم الصعقة الكهربائية وما يأخذون حقوقهم كاملة صراحة لذلك الحكومة السابقة وفي الدورة السابقة تم قراءة قانون سلم الرواتب بقراءة أولى ومن ثم تم سحبه من قبل الحكومة بأمرها الديواني (٢٤)، وشكلت لجنة تتألف من وزارة المالية ووزارة التخطيط لغرض دراسة هذا القانون من الدرجة الأولى إلى الدرجة العاشرة ولكن للأسف اصطدم هذا القانون ببعض الفئات من المجتمع وخصوصاً بالتحديد الأساتذة الجامعين في وزارة التعليم العالي، قاطعوا هذا القانون وسببوا قضية رأي عام ومما أدى إلى الحكومة أن تتوقف لذلك نطلب من رئاسة المجلس أن تطلب هذا القانون من الحكومة لغرض أن يقرأ قراءة ثانية ومن ثم أرسالها للحكومة من أجل توفير التخصيصات المالية الكافية في موازنة عام ٢٠٢٦، لأن هذا به جدوى اقتصادية، حضرتك تعرف اليوم المعلم الذي يمارس دوره بالمدارس الحكومية عندما يزيد راتبه بعد ما نعطي فرصة يؤدي دوره بالقطاع الخاص، ممكن أن نصدر القانون بعد أن نعدل رواتب الموظفين يؤدي دوره فقط بالقطاع الحكومي حتى نعطي فرصة للخريج العاطل على العمل من اختصاصات العلمية والتربوية أن يعملوا بالقطاع الخاص، وحضرتك تعرف اليوم المدارس الأهلية عددها مساوي للمدارس الحكومية والطاقة التعليمية والإدارية التي سوف تكون بالقطاع الخاص سوف تكون مساوية للقطاع الحكومي، ونحن هنا سوف نستطيع نعظم إيرادات الدولة ما نخلي الخريج يطالب وزارة المالية ومجلس النواب أن أريد وظيفة بالقطاع الحكومي مع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي الذي يكفل كافة حقوقه بالتقاعد وغيرها من الامتيازات مساوية للقطاع الحكومي، سوف نستطيع أن نحقق جدوى اقتصادية ونستطيع أن نضمن تعينات لأبنائنا وإخواننا العاطلين من الخرجين وخصوصا القدامى منهم يطالبون بالتعيين الذي مضى عليهم الكثير من السنوات وهم عاطلين على العمل حتى اذا تريد تعينه غداً يكون عمره القانوني لا يسمح له بالتقاعد هذا الملف الأول.

أريد من حضرتك وانا متأكد أن السيد رئيس المجلس إذا تبنى ملف سوف يتابع بشكل حقيقي بالتنسيق مع الحكومة القادمة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب جنابك ذكرت في الدورة السابقة وتم سحبه من الحكومة، والحكومة من كانت كاملة الصلاحية تم التصويت عليها وأرسالها إلى الأمانة العامة لإكمال الأمور الشكلية والقانونية وأرسالها إلى مجلس النواب وأصبحت حكومة تصريف أعمال وأنا متواصل مع الأخ الأمين العام وتكلمت معه تقريباً أنجزنا جزء كبير يعني وصلت نهاياته إن شاء الله في الحكومة الجديدة، نعم أنا أؤيد كلامك يجب أن يكون سلم رواتب موحد بين الموظفين لأن العدالة الاجتماعية مطلوبة العدالة مطلوبة موظف في وزارة النفط يأخذ مليونين وموظف في وزارة البلديات يحصل (٣٠٠) ألف هذا لا يمكن يجب يكون عدالة في سلم رواتب.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

القضية الأخرى: هناك آفة اقتصادية تهدد استقرار البلد الأمن والاقتصادي حضرتك أيضا توافقني بها الرأي وأنت سابقا كنت رئيس لجنة بالنفط والغاز وتعرف الحقول النفطية أنا اليوم سمعت لك فيديو تتكلم عن محافظة البصرة وأنا أشكرك على الكلام الذي أشدت فيه بمحافظة البصرة، ولكن اليوم أنا أتكلم عن العراق بشكل عام لأن كل الشركات الأجنبية في عموم محافظات العراق ما من المعقول اليوم بالبصرة تشاهد والمحافظات عامة خريجين الهندسة الاختصاصات النفطية وعاطلين عن العمل يطالبون بالوظائف تظاهروا أمام شركة النفط والحكومة تقوم بقمعهم، بينما الآلاف من العمالة الأجنبية تأخذ مكانهم ودورهم واستحقاهم بالشركات، أنا سامع استثمار بالأراضي ولم أسمع استثمار بالتشغيل يأتون عمالة أجنبية صينية حتى بعض منهم محكمين للعلم وتستطيع حضرتك وأتمنى تشكل لجنة بهذا الملف لأن الملف جدا حساس الدستور الماد (٢٢) كفل العيش كريم للمواطن، هذا المواطن الخريج اليوم بالنفط والعاطل عن العمل لماذا نترك فرصة للأجنبي يعمل بمكانه يمكن أن نضع أبناءنا وبناتنا يذهبون يؤدون دورهم في هذا المكان أيضا سوف يوفر جدوى اقتصادية ويخفف عن ضغط الشارع وعلى الحكومة خصوصا البلد يمر بأزمة اقتصادية، نخرج الأجنبي ونشغل العراقي، وانا متأكد حضرتك وطني عراقي نحن اليوم ما أتينا للمجلس حتى نحتفل بقدر ما أتينا واكتسبنا شرعية من المواطن.

القضية الثالثة: الذي حضرتك وعدت بها وسوف تستذكر حضرتك وعدت وعد الحر دين الأخوة العقود في وزارة التربية وأنا سابقا كنت محاضر مجاني ومن ثم أصبحت ممثل عنهم والآن ممثل عنهم في مجلس الشعب في مجلس النواب وعدتهم حضرتك بالتثبيت ضمن قانون الموازنة وقلت الموازنة ما تمرر إلا بإدراج مادة لتثبيت العقود في كافة الوزارات ومن ضمنهم عقود وزارة التربية وهذا الموضوع أنا أريد من حضرتك رسالة اطمئنان للجمهور بلسانك حضرتك.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع ثابت عندنا وننتظر تشكيل الحكومة إن شاء الله وأرسال مسودة قانون الموازنة إلى مجلس النواب وسيتم أدراجهم ضمن موازنة عام ٢٠٢٦.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

آخر قضية التي هي ختامها اعتذر من السادة النواب أوكد على كلام حضرتك وعلى كلام كافة السادة النواب اليوم نحن مثل ما نحمل المنتسبين من القوات الأمنية بالدفاع والداخلية والحشد الشعبي مسؤولية حماية واستقرار بلدنا حتى نستطيع أن نؤدي دورنا هنا، أيضا القوات الأمنية من قوى الحدود يحملوني مسؤولية نكون صوتهم العالي في مجلس نواب عانوا من عدم توزيع قطع الأراضي وحضرتك تستطيع تشكل لجنة في مقاطعة الشهيد (وسام) في محافظة البصرة، المنتسبين لغاية الآن لم يستلموا قطع الأراضي هذا المنتسب الذي يتحمل حرارة الصيف وبالشتاء يتحمل البرد، ونحن هنا بالأيام الماضية وأتمنى من حضرتك هذا الكلام حتى تتأثر الحكومة ويخرج للإعلام نحن هنا بالفترة السابقة كنا بين يوم ويوم نقرأ سورة الفاتحة على أرواح الشهداء منهم من القوات الأمنية ومن الشهداء ما معقول أن نمضيها فقط نقرأ سورة الفاتحة وعوائلهم ساكنة بالحواسم وبالتجاوزات، وتهدم بيوتهم وأبنائهم يعني للأسف يتشردون وهم تحت التراب، دفعوا دماؤهم ولا يملكون قطعة أرض يجب على حضرتك تتبنى موضوع أنصاف القوات الأمنية والحشد الشعبي وخصوصا عوائل الشهداء منهم بموضوع قطع الأراضي وتشكيل لجنة مختصة بهذا الموضوع، وموضوع الحصة التموينية الحكومة اليوم تنظر على امتيازات الوزير على امتيازات رئيس الوزراء على امتيازات المسؤولين من الدرجات الخاصة وتصدر قرارات بتخفيض امتيازاتهم وبعدها ترجع على الجندي على المعلم على الموظف البسيط أؤيد كلام السادة النواب وكلام حضرتك متأكد سوف تخرج بنتيجة لان كلنا نطالب في هذا الموضوع بإلغاء فقرة الحصة التموينية من المنتسبين والموظفين.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

دائرة الشؤون النيابية يتم توجيه كتاب رسمي من مكتب الرئيس إلى كافة المحافظين أعمام كافة المحافظين بإنصاف عوائل الشهداء من منتسبي القوات الأمنية بكل صنوفها والجرحى.

- النائبة اشواق سالم حسن الجبوري:-

مدخلة سريعة بحكم دوري كعضو في لجنة النفط والغاز تأتي الكثير من المناشدات من الشباب في البصرة الذين عملوا في المشروع FCC يقولون نحن من بنينا المصفى على أيدينا تأسس المصفى وتعبنا به، وكذلك مجموعة من الشباب يناشدون ولديهم باجات في العمل داخل المصفى عند انتهاء المشروع هؤلاء الشباب أنهيت خدماتهم فالكثير من الشباب يناشدون في محافظة البصرة أن يطالبون.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

جنابكم من أي محافظة؟ وأنتي في أي لجنة؟ غداً عندكم اجتماع هذا دوركم، لقد بلغت السادة في اللجنة أن يستضيفوا مدير تعبئة الغاز ومدير شركة توزيع المنتجات النفطية حتى يعرفوا سبب أزمة الغاز، الناس تنتظر منكم اليوم أنتم اللجنة المختصة في هذا الموضوع أرى عندكم برود غير صحيح مقبول، حتى أكون واضح معكم صوتنا عليكم كأعضاء لجان، وأنتم أردتم فقط تشكيل اللجان شكلنا اللجان خذوا دوركم في الرقابة لماذا أسطوانة الغاز سعرها (٥٠) و (٦٠) ألف استضيفوا المدير العام أو مدير القسم، وأخبرونا بآرائكم ارفعوا بهم توصيات منكم ارفعوها إلى رئاسة المجلس نحن نتبنى هذا الموضوع وتتم المحاسبة.

- النائبة اشواق سالم حسن الجبوري:-

أنا أكثر وحدة بالمجموعة تناشد بهذا الموضوع وأطلب من عندك أن تعيني على هذا الموضوع.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

أتحدث عن قرار مجلس الوزراء (٩٧٥) في ٢٠٢٥ حقيقة هذا القرار في مفردة معينة تخص موضوع التعرفة الجمركية من خلال لقاءاتنا في بعض المسؤولين أنا يعني عضو لجنة الطاقة والكهرباء هناك مشكلة كبيرة سوف تواجهنا خصوصاً ونحن مقبلين على فصل الصيف، كذلك على الزيارة الأربعينية التي لم يبقى عليها أقل من (٩٠) يوم وبالتالي هناك مشكلة كبير أغلب المشاريع متوقفة بسبب التعرفة الجمركية وهذا التوقف حقيقة نوقش سابقاً، وشكلت لجنة من مجلس الوزراء بالأمر الديواني الذي شكل في ١٧-٢-٢٠٢٦ يعني شهرين وإلى الآن اللجنة لم تقدم توصياتها، وبالتالي على الصيف القادم نحن نحتاج حقيقة إلى فك اختناقات الكثير وكذلك نحتاج إلى تأهيل وإلى صيانة والوضع حقيقة جداً مزري يحتاج تدخل من البرلمان بحل هذه القضية، خاطبنا سعينا طالبنا إلى الآن لم نصل إلى نتيجة معينة اطلب من حضرتك السيد الرئيس وأنت جديً في هذه القضايا، ولاحظنا حقيقة عندما تقول الكلام نجده على أرض الواقع ودائما نجده في الدوائر في أي قضية نتناقش فيها نتمنى من جنابكم أن يكون توجيه للإسراع في توصيات لجنة الأمر الديواني حتى نعالج هذا القضية قبل أن تأتي الزيارة الأربعينية أو قبل فصل الصيف قبل لا يأتينا وبعدها تصبح المشاكل لدينا كثيرة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

دائرة الشؤون النيابية ودائرة العلاقات توصية اللجنة فيما يخص قرار مجلس الوزراء بخصوص المنافذ.

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

الحقيقة اليوم مراجعة على مؤسسة الشهداء ومديرية التقاعد العامة في بغداد لمتابعة حقوق شهدائنا في محافظة نينوى انصدمت بصدور أمر ديواني مرقم (٢٦١٥٠) من رئاسة الوزراء، سوف أقرأ لك مهمة اللجنة المكون من (٩) شخصيات اللجنة تتولى اللجنة مهمة تدقيق أسماء المتقاعدين يعني الأوامر الصادرة السابقة من الشهداء والمصابين ضحايا الإرهاب ضمن محافظة نينوى حصراً والبالغ عددهم (١٠٢,٨٦٧) شهيد والمشار إليهم بكتاب هيأة التقاعد الوطنية بالعدد (٥,٧٢٥).

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذا الكتاب من أين صادر؟

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

صادر من رئاسة الوزراء بخصوص أعادة التدقيق الشهداء هو شهيد يعني ما هي الحجة ارجع أدقق راتبه يعني حقيقة الشهداء استغرقوا ثلاث سنوات وأربعة سنوات وبعضهم ستة سنوات حتى تحصل على راتب الشهيد ما هي الصفة القانونية.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

دائرة الشؤون النيابية يتم استضافة رئيس مؤسسة الشهداء ورئيس هيأة التقاعد يوم الأحد القادم، السيدات والسادة النواب أعضاء مجلس النواب بخصوص المحافظات التي فيها هذه التفاصيل من إيقاف رواتب الشهداء والجرحى هذا موضوع لن نقبل به، احضروا سوف يكون هناك استضافة حتى ليس بالجلسة سوف يكون بالقاعة الدستورية كل من يحضر ولديه ملاحظات حتى يبديهن أمام مدراء المؤسسات، الشهداء أمانة في رقابنا.

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

أتكلم عن منتسبي الجيش والشرطة على الحدود يعني ما الذي ميزه عن الذي داخل المدينة والذي جالس على التبريد يعني المفروض وزارة الداخلية وحتى وزارة الدفاع تضيف مبلغ على رواتبهم اقلها تعطيهم دافع تشجيعي.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يوجد تخصيصات مع الخطورة وتفاصيلها يوجد فرق بين المنتسب داخل المدينة والمنتسب بالحدود لا إحتمال الواجبات إصعاب.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

ما احدث يوم أمس في محافظة بابل من خرق امني لعصابات الموت وعودة الكاتم وبوضح النهار وعصابات تعتاش على الفساد الموجود بمحافظة بابل، طبعا محافظة بابل وبشهادة السادة القضاة ولجان النزاهة والسيد رئيس الحكومة السابق ورئيس الحكومة الحالي الفساد الموجود بمحافظة بابل ما موجود بكل المحافظات، وهذا الفساد تابع للسلطة سواء السلطة المحلية أو جزء من السلطة المركزية هذا الفساد بدأ يؤسس تنظيم وهذا التنظيمات بدأ أي صوت يجابه هذا الفساد أو أي صوت يعترض على هذه منظومة الفساد يجابه بالطريقة التي جابهت بها، ويوم امس هذه العصابات والطريقة التي دخلت بيها لبابل وخرجت منها من محافظة بابل والقوات الأمنية على الرغم من تمكنها وسهرها ونفذت من محافظة بابل وخرجت إلى المحافظة بغداد، الخرق الأمني والكارثة والجريمة التي حدثت في محافظة بابل وبوضح النهار هذه العصابات رجعت وبالكاتم وبالدرجات وبوضح النهار وتم الاعتداء على الدكتور (ضرغام) وهو رمز وداعية وطنية وطرح ملف (٤) مليار و (٦٠٠) مليون حقيقي وهدد.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

دائرة الشؤون النيابية، لجنة الأمن والدفاع يتم استضافة القيادات الأمنية في بابل لمعرفة أسباب هذا الخرق.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

كذلك موضوع المتظاهرين نحن هؤلاء جزء من الشعب الذي حماهم وكفلهم الدستور هؤلاء يجب أن نجد لهم حل أو ننفيهم أو نسجنهم أو نغيبهم، لأن موضوع تجاهلهم من قبل هذه الحكومة لطيلة أربعة سنوات تجاهلهم وبهذه الطريقة والشعب يعاني الويلات، ولم يخرجوا متكبرين كل الذي يريدونه وحتى يطرحوه السادة النواب هم يطرحونه بالتظاهرات، جزء من طرح السادة النواب كلها حقوق لا يوجد عندهم مطالب الناس تركت مطالبها كلها حقوق، حقوق مغيبة نحن اليوم محافظة بابل ثلث محافظة بابل بدون شبكة كهرباء وماء تفتقد لأي مشروع حيوي، المحافظة التي اعتادت الأحزاب عليها بفسادها من سقوط النظام ولحد الإن وأتى رئيس البرلمان السيد (الحلبوسي) سنة ٢٠١٨ قال هذا مشروع المجاري الذي من ٢٠١٢ مغيب نتمنى عندنا بالأنبار، ولغاية الآن مشروع المجاري لم يكتمل والويلات ومعاناة أهل بابل ولحد الإن الابتزاز والمساومات لا بل وصل لبيع وشراء المناصب يبيعون المناصب لناس غير كفوين، والمحافظة تخلفت من المحافظات متذيلة بنسبة إنجاز المشاريع التي بنسبة تأدية الخدمة وصلنا لكفاءة المسؤول المدرسة سوف تتبني والشارع يتبلط، لكن عندما يأتي مسؤول سيء غير كفو نبيع له منصب ونضعه يتسلط على رقاب الناس الوحدات الإدارية كلها تم بيعها، عدد من المناصب لا وبدأوا يساومون جزء من أعضاء مجلس محافظة بدأوا يساومون المدراء العامين أما أن تدفع وتبقى في هذا المنصب أو نصوت عليك أو يتم طردك من المديرية، وصل الحال بمحافظة بابل إذا لا يوجد إلتفاتة وإذا لا يوجد اهتمام من حضرتك باعتبارك المسؤول الأول إذا ما ترعى هذه المحافظة باهتمام ستصل المرحلة لإراقة الدماء، ملفات إذا يطرح ملف يهددون قبل يوم واذا تكرر هذا الملف وإذا طرح هذا الملف مرة أخرى نقتلك ويأتون بوضح النهار ويقتلون ما موجود هذا في كل المحافظات.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

لا نسمح حرية التعبير كفلها الدستور، لجنة الأمن والدفاع مثل ما ذكرنا يرسلون على المعنين في محافظة بابل الأمنين ويعرفون هذا الخرق ولجنة الخدمات تابع موضوع ملف مجاري بابل.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

كذلك حتى نريد التوجيه من عندك لجنة الأقضية والمحافظات الإشراف على مجالس المحافظات مجالس المحافظات عاثت بالأرض فساد مجلس المحافظة يقول لا أستمع لأحد نائب أو غيره ولا يأخذ توجيه من أحد فقط رأيه.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب قد كل نائب عنده إشكال في موضوع محافظته أو مجلس المحافظة موجودة لجنة الأقاليم والمحافظات قدموا لهم حتى يتم استضافة مجالس المحافظات والمعنين في هذا الموضوع قدموا لهم مقترحات.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

عندي موضوع مهم طبعا هو خاص بالمنتسبين للقوات الأمنية من الدفاع والداخلية دوامهم بمحافظات الشمال، تعرضوا إلى الكثير من المشاكل باعتبار اليوم نحن موجودة فقرة خاصة بوزارة الاتصالات تأتي الكثير من شرائح الهاتف النقال بأسمائهم يعني اكثر من (١٠٠) سيم كارت يأتي باسم نفس الشخص وهي هذه سبب يتعرضون المشاكل مع القضاء ويتعرضون مشاكل وهذه اغلب الصفحات الوهمية اغلب الخطوط التي يبتزون بها الناس هي سببها خطوط وهمية مسجلة باسمه المنتسبين من القوات الأمنية وأغلبها طبعا هي تحصل بالمحافظات الشمالية مكاتب وهمية نحن نرجو منك أن يكون حل سريع حل عاجل لأن يعرضون للمشاكل بصورة غير طبيعية.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذا موضوع الذي طرحته بالغ الخطورة أؤيد كلامك السيد النائب وأطلب من لجة الأمن والدفاع التدقيق في موضوع شرائح الهاتف النقال الذي يتعلق في موضوع منتسب أو أي مدني وإيقاف هذا الموضوع ويكون العقاب شديد لمن يمسكون لديه تلاعب في هذا الموضوع، وتوجيه القوات الأمنية توجيه الجهات المعنية في الموضوع.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

المنتسبين لديهم عقود طبعاً وهمية موجودة مستمسكاتهم بها فقط لكن الصورة تختلف.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

من أين أتوا بها؟

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

هم موظفين الظاهر هم موجودين بالضبط بالشمال بالشارع السيد الرئيس يعني نحن رأينا عندهم موجود عقد فقط الصورة تختلف المستمسكات الظاهر يوجد.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أخوان لجنة الأمن والدفاع أهتموا بالموضوع.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

ممكن أن هو يشتري السيم كارت واحد حقيقي وهم شركة بعدها يعني شركة تتحمل مسؤوليتها السيد الرئيس.

- النائب خالد سيدو عزير الخالدي:-

مطرت أمطار هذه السنة وكانت خير من الله لكن قبل يومين جاءت موجة حالوب غير طبيعية أدت الى خسائر كبير لمزارعين في ناحيتين في نينوى ناحية الشمال سنوني وناحية ربيعة، أدى الى تلف جميع المحاصيل الزراعية الحنطة والشعير وتعتبر محافظة نينوى هي سلة غذاء العراق، هؤلاء المزارعين والفلاحين يحتاجون الى وقفة من رئاسة مجلس النواب وينظرون الى السيد الرئيس المجلس بالأخ الكبير وأن ينظر لهم ويشكل

لجنة نيابية للوقوف على هذه الخسائر، تعرض اكثر من (٢٠) ألف دونم في هذه الناحيتين إلى تلف محاصيلهم من مختلف الأصناف الزراعية، بالنسبة للموظفين في دوائر الدولة أو في دوائر الحكومية في ناحية الشمال السيد الرئيس هناك نقص حاد في الموظفين في ناحية الشمال دائرة اذكرها على سبيل المثال دائرة الكهرباء الشمال مركز صيانة الشمال عدد الموظفين التي بها الصيانة (٤) موظفين فقط مع سيارتين لتأهيل الشبكة الكهربائية، عدد سكان هذه الناحية اكثر من (٢٠٠) ألف (٤) موظفين هذا أين يحصل بعد المناطق يوجد في ناحية شمال، يعني معقولة ناحية بها حجم (٢٠٠) ألف نسمة أكثر من المساحة الكلية أكثر من (٣٠٠) ألف دونم أو (٤٠٠) ألف دونم بها (٤) شخص للصيانة هذا في أي مكان؟ نحن أين موجودين؟ بينما دوائر أخرى بها عدد وفرة من العمال سنجار منسية المكون الأيزيدي منسي عندنا ضحايا.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

مكتب توجيه المحافظ لهذا الموضوع.

- النائب خالد سيدو عزير الخالدي:-

السيد الرئيس عندي ضحايا عندي مقابر جماعية عندي مئات الرفات موجود بالثلاجات، لماذا ونحن أين متجهين بالثلاجات إلى حد الإن لم تحدد (DNA) أصبح عليها (١٢) سنة وتمر على الإبادة الجماعية التي حدثت علينا بعدها جثثنا بالثلاجات نحن أين متجهين ونحن من الذي ينظر لنا الطب العدلي في بغداد ما هو دور.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يوجد عندك قوائم بالضحايا؟ يعني برلمانية لجنة الصحة يتم أرسال على المعنين في الطب العدلي والتفاصيل الموجودة في وزارة الصحة من المسؤول على الفحص (DNA) وهذا الموضوع يكون في غاية الأهمية.

- النائب خالد سيدو عزير خلف الخالدي:-

أرجوكم إذا أنتم تنظرون للمكون الأيزيدي بعين الاعتبار وتقولون هؤلاء مواطنين عراقيين.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

المكون الأيزيدي جزء من المكونات الكريمة لجميع مكونات الشعب العراقي.

- النائب خالد سيدو عزير خلف الخالدي:-

من غير المعقولة ضحايانا لغاية الآن (٢٦٠٠) وأكثر من (٢٦٠٠) شخص مجهول أين مصيرهم.

- النائبة وفاء ضياء لازم الطائي:-

نأمل من حضرتك متابعة قرار حجب البطاقة التموينية على القوات الأمنية وجميع شرائح المجتمع العراقي، يعني ما معقول المليون ونصف تحجب بطاقته لديه إيجار و أجور مدارس وكليات أهلية وغيرها الكثير من المتعلقات، ما قيمة المليون والنصف لكن نشدد ونؤكد على حجب البطاقة التموينية للدرجات الخاصة، وحضرتك اعتقد وجهت بهذا الموضوع جزاك الله كل خير، الموضوع الثاني فيما يخص قطع الأراضي للقوات الأمنية بكل صنوفها والحشد عندنا مشاكل كثيرة بها خصوصا بالمحافظات، لا أحد يستجيب توزع المقاطعات لكن تسوف من المحافظات وخير دليل على ذلك لدينا مقاطعة الصخرية الخاصة بمنتسبي وزارة الدفاع أخذت بها موافقة رئيس الوزراء بشمول (٥٩٠٠) دونم لمنتسبي وزارة الدفاع عددهم (٣٧) ألف منتسب، لكن إلى الآن لم توزع هذه القطع بما يضمن حقوق المنتسبين نتمنى من جنابك متابعة موضوع مقاطعة الصخرية الخاص بوزارة الدفاع رجاءً السيد الرئيس وكذلك قوات الأمن الداخلية والحشد.

- النائبة ساره زيد سرحان الصيهود:-

حقيقة عندنا ملفات تقريبا ثلاثة سوف اختصرها لضيق الوقت،

الملف الأول: هو ملف تثبيت العقود والأجراء اليوميين الذي يعملون في مؤسسات الدولة بصيغة عقود الذي مضى على عملهم سنوات طويلة على خدمتهم حيث يمثل هذا خللا واضحا في العدالة الوظيفية ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي عليه نؤكد على ضرورة تثبيت هذه الشريحة على الملاك الدائم وفق ضوابط مهنية عادلة تراعي سنوات الخدمة والكفاءة والاحتياج الفعلي للمؤسسات، في السياق ذاته لا يمكن القبول باستمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية في قطاعات حيوية في وقت يمتلك العراق الكثير من الكفاءات ومن الشهادات ومن حملة

كليات النفط ومعاهد النفط والعلوم والمعاهد التخصصية الأخرى، كما هناك مناشدة من إخواننا الخريجيين القدامى حقيقيةً مناشدتهم هم الموجودين في مختلف محافظات العراق، وصلت أعدادهم إلى أعداد هائلة تصل إلى مائة ألف خريج من الخريجين القدامى، ثلاثة إلف منهم في محافظات مثلا ميسان أو في محافظات أخرى حقيقة هم يناشدون برفع الظلم الذي تعرضوا له، طبعاً الذي مضى على تخرجهم خمس سنوات فما فوق الذي تعرضوا للإهمال والتهميش بسبب آلية المفاضلة والاستثناءات غير العادلة مما أدى إلى عدم حصولهم على فرص التعيين، حقيقة يطالبون أما تشريع قانون لأنصافهم أو إدراجهم ضمن موازنة سنة ٢٠٢٦ واستثنائهم من شرط المفاضلة.

- النائب احمد مجيد متعب الشرماني:-

والكلام الذي سوف أقول اقسم بالله حرصا وحبا واعتزازا بالمؤسسة الرقابية والتشريعية الأم في البلد، اليوم توجد مقولة (العدل أساس الملك) وكذلك يوجد نص دستوري هذا ليس من عندي ينص العراقيون متساوين بالحقوق والواجبات، للأسف بالعراق لا يوجد عدل ولا يوجد تساوي بين شرائح المجتمع، اليوم تفضل السيد أستاذ (محمد) تكلم على موضوع سلم الرواتب، صلاح المؤسسة من دورها الرقابي والتشريعي متى ما استطعنا أن ننجز دورنا الرقابي والتشريعي الحقيقي المواطن بكافة انتماءاته وتوجهاته سوف ينظر لهذه المؤسسة بكل أنصاف، نحن اليوم نحن الجهة الوحيدة الممثلة عن الشعب الحكومة نتاج برلمان مثل ما تفضلت وكذلك رئاسة الجمهورية والمؤسسات الأخرى اليوم نحن يجب أن نكون اشد المدافعين عن شرائح المجتمع الفقيرة الضعيفة وسلم الرواتب اعتقد خير صورة وشكل لهذه العدالة هذا الموضوع الأول.

الموضوع الآخر: تكلمنا قبل قليل على موضوع التخويل هذا الموضوع يخص لجنة الأمن والدفاع، التخويل والتظليل وكذلك الباجات اليوم مع كل الأسف أنا تكلمت عن محافظتي محافظة النجف الأشرف، اعتقد فقط أنا دائماً أتكلم بدليل وأكون منصف وأكون دقيق في كلامي ما عند إحصائية دقيقة ولكن تكلمت مع ديوان الرقاب المالية والمؤسسات ذات العلاقة بالنجف تقريباً عندنا (٢٠٠٠) إلى (٣٠٠٠) موظف مفرغ من قبل المسؤول المحلي والاتحادي مثلاً وأهمها المؤسسة الأمنية قيادة الشرطة ودائرة الصحة والمديرية العامة للتربية، طبعاً بالوقت الذي أنا من ناحية العباسية من محافظة النجف الأشرف دائرة النفوس في ناحية العباسية المدير يقول أتمنى محتاج فقط اثنين موظفين حتى يقللون الزخم في مؤسسة خدمية تخدم محافظات النجف والمحافظات المحيطة بها، اليوم مخصصين عدد كبير من الضباط والمنتسبين ضابط لديه رتبة مرسوم جمهوري يحضر الاحتياجات المنزلية للمسؤول المحلي، اليوم عندنا تجربة أنا لا أقبل تدخل بشؤون بلدنا من قبل أي دولة إقليمية أو دولية لا أمريكا ولا ايران ولا تركيا ولا الكويت، ولكن التجربة الإيرانية المفروض نحن كبرلمان كتخطيط إستراتيجي وكحكومة أن يعني نخرج بالدروس المستنبطة من هذه الحرب وهذه الأزمة التي دارت في المنطقة اليوم المسؤول في ايران راتبه حالة حال راتب أي موظف عادي هذا موضوع.

الموضوع الأخر من يستشهد بشقته التي مساحتها (٦٠) متر جالس في حارة بسيطة حالة حال أي مواطن عادي طبعا هو قائد في برنامج نووي قائد في برنامج صاروخي قائد في الجيش الإيراني هذا معناها أنه منهم، لماذا الشعب الإيراني ملتف على الحكومة الإيرانية لأن يشعر بالثقة يشعر بالاطمئنان يرى القائد عايش حالة حال المواطن البسيط، اليوم الثقة عامل مهم جدا للاستقرار النسيج الاجتماع الوطني اليوم المواطن من يرى أن المسؤول التنفيذي عايش بوضع مترف والمواطن الفقير يعيش في وضع.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب أنا وأيد كلامك ومثل ما تفضلت هذه ثقافات مجتمع كل مجتمع له ثقافته كل مجتمع وله عادته.

- النائب احمد مجيد متعب الشرماني:-

متطلبات الشعب العراقي صدقني بسيطة يريد خدمات يريد دخل مناسب موضوع المفرغين أتمنى من لجنة الأمن والدفاع والمؤسسات الأخرى، المسؤول المحلي لم يقدم أي شيء لمحافظته، شخص يحمل الهاتف وأشخاص يفتحون الباب ويسيرون خلفه وهو لم يقدم شيء إلى محافظته أي شيء الحكومات المحلية وكذلك الإتحادية لا من ناحية الرقابة ولا من ناحية التشريع، هل هذا صحيح إن الضابط والمنتسب والموظف المدني هل هو وجد وتعين حتى يخدم المسؤول أو يخدم الشعب؟ زميله في المؤسسة الأخرى كل توقيع عليه مسؤولية كبيرة جهة رقابية ديوان الرقابة المالية هيئة النزاهة النائب يحاسبه، وذلك الموظف الأخر جالس يأخذ راتب وجالس في بيته لأنه يشتغل مع مسؤول هذا غير صحيح يجب الموظف يعمل في مؤسسته ويخدم المواطن الذي يتعامل مع المؤسسة التي يعمل بها.

الموضوع الأخير: موضوع الاستثناءات مع كل الأسف دولة رئيس الوزراء يعطي استثناءات فرص استثمارية غير صحيحة مخالفة للقانون، أي شخص يأتي مع الأسف بعض السادة النواب الذين لديهم علاقات بالسيد رئيس الوزراء يذهبوا ويحضروا استثناءات لفرص استثمارية هذا ليس عمل النائب، وللأسف يعطي موافقات استثمارية نحن عندنا هيأة، نعم البعض مع الأسف، موجودة هيأة الاستثمار في المحافظات أنا في محافظة

النجف يوجد عندنا هيأة استثمار وعندي مديرية التخطيط العمراني وعندي مديرية البلدية هؤلاء موجودين هم وفق القانون يمنحون الفرص الاستثمارية، نحن لسنا ضد الاستثمار ولكن اليوم عندنا بالنجف مشكلة اثنين إخوة متقاضين ومتخاصمين أمام القضاء الآن الاثنين عندهم موافقات عن طريق زملاء تم استحصالها من السيد رئيس الوزراء لنفس القطعة، وكل شخص هذه لي لماذا؟ لأنه رئيس الوزراء لا يعرف لكن حسب المثل (أهل مكة أدرى بشعابها)، يوجد هيأة الاستثمار في النجف نرجو من أعلى سلطة تنفيذية نزولاً لأقل موظف يمتثل للقانون ويحترم القانون وعندنا مؤسسات دستورية تعمل في المحافظات هي التي تمنح الفرص الاستثمارية وهي التي ترفضها في القانون.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب يوجد قوانين وتعليمات، ويوجد ضوابط سواء فيها هيأة الاستثمار أو غير هيأة الاستثمار في المحافظة لها سقف محدود في موضوع الفرصة الاستثمارية كم يبلغ؟ من يتعدى السقف وترفعها لهيأة الاستثمار العامة في بغداد هذه التفاصيل يوجد تقاطعات تجوز في تفاصيل معينة، يجب على كل شخص يعرف دوره وكل واحد يعرف المبلغ بالفرصة الاستثمارية، والمفرغين لجنة الأمن والدفاع أبلغناهم سابقا ونؤكد عليهم في حل هذا الموضوع.

- النائب احمد شهيد مرهون عباس الكرعاوي:-

موضوع آخر جداً مهم الذي هو بخصوص كابونات الغاز للطبخ، هنالك كلام نسمعه وحضرتك لا تقبل عليه إن شاء الله ونريد أن تقف معنا وهذا يعني جميع الشعب العراقي، إن المواطن العراقي عندما يريد أن يشتري أسطوانة الغاز يقدم على الأنترنيت ويحجز وكوبون وغيرها، العراق متعدد طواف نحن بعد كم يوم أو أشهر الزيارة الأربعينية وزيارة عاشوراء وتعرف المواكب الحسينية والذبح والقربان (لأبا عبدالله الحسين) (عليه السلام) يحتاج إلى الغاز الكثير وحضرتك شيخ وابن الشيخ أن شاء الله، كذلك في مناسبات العزاء والمناسبات الأخرى نريد تدخل من جنابكم الكريم بإلغاء هذه المبادرة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب أوعزنا إلى لجنة النفط أن تستضيف مدير شركة تعبئة الغاز ومدير شركة توزيع المنتوجات النفطية سيتم إبلاغه في هذا الموضوع، السادة في لجنة النفط السيد النائب تكون معهم بالاستضافة وتطرح هذا الموضوع حتى تجدوا علاج لهذا التفاصيل.

- النائب زيد عبدالله كريم الجنابي:-

لدي ثلاث مواضيع مهمة.

الأول: موضوع الصحوات أبناء العراق وتثبيتهم على الملاك الدائم في وزارة الدفاع اسوه بأقرانهم في الوزارات الأخرى وإضافة إلى ذلك يعني هم لديهم (٥٠٠) ألف مقطوعة عقدية عقد صحوة هذا (٥٠٠) ألف تصلهم (٢٥٠) وأقل من هذا المبلغ باستقطاعات من وزارة الدفاع، وتكلمت مع السيد رئيس أركان الجيش في هذا الموضوع ولغاية اليوم لا يوجد أي حل بهذا الخصوص، نطلب من حضرتك بموازنة ٢٠٢٦ أن نضيف هذه الفقرة لأنهم ضحوا ما ضحوا وعانوا معاناة في سنوات سابقة ولهم كان دور في حفظ الأمن في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ صعوداً.

الموضوع الثاني: هو موضوع الفلاحين عندنا في جنوب بغداد الذي يمر الأنبوب النفطي في أراضيهم هذا الأنبوب أصبح اليوم عليهم نقمة ليس نعمة بدأ وأصبحت دعاوى قضائية على جزء من الفلاحين القريبين على الأنبوب، وحضرتك تدخلت وجزاك الله خير وهنالك مواطنين أصبح عليهم حكم وتم حكمهم (٨) أشهر وأكثر وخرجوا من السجون ولا يزال وتشكلت لجنة لتقليص المحرمات من (١١٥) أخذ جزء كبير من الأراضي الزراعية هناك قرار أو اتفاق بتشكيل لجنة لتقليص المحرمات من (١١٥) إلى (٥٠) مثل ما كان سابق لا يحتاج إلى هكذا المحرمات يعني (١١٥) نص الأراضي سوف تؤخذ نطلب من حضرتك وأنت إن شاء الله تكون سبّاق بهذا المواضيع المهمة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

لجنة النفط أرسلوا على مدير عام شركة الخطوط والأنابيب وعالجوا هذا الموضوع.

- النائب زيد عبد الله كريم الجنابي:-

توجد لجنة ونخاطبهم ولا أحد يستجيب.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

هذه المواضيع مسؤولة عنها شركة الخطوط والأنابيب.

- النائب زيد عبد الله كريم الجنابي:-

موضوع أخر: الوجبة السابعة لرواتب الرعاية الاجتماعية والإعاقة هذه شريحة مهمة ة وينتظرون يعني لغاية اليوم زارهم الباحث وتم إكمال نتائج تحليل الفقر لهم ولا يزال أي شي عنهم ينتظرون من حضرتك طبعا كلهم أمل بك إن شاء الله.

الفقرة الأخيرة: هي مؤسسة الشهداء تكيل بمكيالين أو أكثر أقول فيما يخص الشهداء والتدقيق الأمني ومواطنين لديهم قرارات قضائية ويقطعوا الرواتب عنهم، ومعاناة يعاني ذوي الشهداء توجد عوائل تعيش على هذا الرواتب، الذي عنده أجور مدرسة وكلية، لو تشاهد حال ذوي الشهداء في هذه المناطق يعنى في كل المناطق في الموصل أو بغداد أو المناطق الأخرى يعنى وضعهم وضع مأساوي نريد اهتمامك بهذا الوضع.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يوم الأحد سيتم استضافة مدير مؤسسة الشهداء ومدير هيأة التقاعد أذا عندك ملاحظات يجب أن تحضر.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

لا أعرف أن التخطيط في الدولة العراقية كيف يتم على أساس أي شيء؟ منتسب بالقوات الأمنية راتب مليون ونصف (٧٥٠) إيجار (٢٥٠) أجور ذهاب وعودة و(٥٠٠) ألف سلفة ويبقى طول الشهر بدون راتب ونحن نقطع البطاقة التموينية عنه، ويتم محاربته في رزقه وأريد من عنده أن يوفر أمن ويكون أمين على المال العام ويكون أمين على الشعب ولا يأخذ الحرام ويصرف بطريقة قانونية، وأنا لم أضمن مستقبله ومستقبل أطفاله ولا أعطيه قطعة ارض وأعامله بتعامل خشن وأنفذ عليه كل التعليمات العسكرية وهذه التفاصيل كلها واني اسحب منه البطاقة التموينية، بصراحة أنا أوجه لحضرتك رسالة والسيدات والسادة النواب المحترمين أن يكون هناك رسالة من مجلس النواب للحكومة أن بعض القرارات هي غير مدروسة وواحد من هذا مصداق لحديثي، أن هذه القرار يتصورون الذي يأخذ راتب مليون ونصف راتب معناها هذا متنعم بالعيش وسط هذه الظروف الاقتصادية المأساوية لعيش الشعب العراقي، بصدد الوضع نحن عندنا رواتب وأمورنا بخير، المواطنين الذين رواتبهم مثلاً (٤٠٠,٥٠٠) ترتفع أسعار المواد الغذائية وكافة حاجيات الأسواق، وانا أتصرف معهم بطريقة بصراحة مؤذية جداً وعندما يخرج للتظاهر أنا أقمعه وعندما يتحدث اعتبره استهداف وأذهب حتى أقيم عليه دعوى وعندما يخرج أعلامي أقيم عليه (٥,٦) دعاوى، وعدد كبير من الإعلاميين يعانون من هذا الموضوع بسبب أن نقلوا حقيقة الوضع العام الموجود بالشارع الى الجمهور، لا اعرف هل اثر عليهم هكذا موضوع مناشدات مئات الألاف من منتسبي القوات الأمنية بصدد هذا الموضوع نتمنى من حضرتك وأنا أعرفك نفسك إيجابي في هذا الموضوع تساعدنا بإرسال كتاب للحكومة برفع هذا الموضوع.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

وجهنا المكتب ودائرة الشؤون النيابية بأرسال كتابنا أيضا.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

عندي موضوع أخر أضن بنفس خانة التخطيط يعني لا اعرف مجلس خدمة الاتحادي ووزارة التخطيط العراقية ومنظومة الحكومة العراقية لو مكتملة معالم الدولة عندنا كان لا يوجد عندنا ظروف، انه جيل التسعينات أنولد بالتسعينات تسع سنين حصار الحرب ٢٠٠٣ التعليم متذبذب مشاكل الحروب التي حدثت فرص عمل لا توجد قطاع خاص منهار ووضع سيء، مشاكل سياسية مشاكل أمنية وبعدها أصبح داعش وبعد داعش أصبح هناك قضية التعيينات الذي لديه واسطة يتعين والذي لا يوجد عنده واسطة لا يتعين، وبعد ذلك عملوا هذا النظام الإلكتروني أنا لا أستطيع أن أقول جيد يوجد بعض الملاحظات عليه جيل التسعينات أقول لهم لا يوجد تعيينات وأقول لهم لا يوجد تعيين ولا يوجد أي أحد يساعدكم لا يوجد أحد ينظر لمستقبلكم هذا غير منطقي، لديهم عوائل ووضعهم سيء ونحن بصراحة نخرج بالشارع نرى جيل التسعينات ندخل لمكاتبنا ويتصلون علينا وهذا بصراحة يعني كيف نخذ فرصتنا جيل الثمانينات وجيل الألفينات هؤلاء ممكن أيضا يكون لهم فرصة بهذا الموضوع.

موضوع أخير: بصراحة تواصلت مع السيد وزير الداخلية وجلسنا برفقة المستشار القانوني لمجلس النواب السيد (حميد الغزي) وأيضاً الدكتور (لقمان) الخبير القانوني في المجلس بخصوص موضوع تضليل العجلات قانون المرور بفقرة واحدة ممكن نعدلها نسمح لأي مواطن.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أنت كنت غير موجود عندما طرحنا الموضوع تكلمنا مع السيد وزير الداخلية كان أحد السادة النواب المرور حجز سيارته، تحدثت معه ووضعنا آلية من لجنتكم الأمن والدفاع في هذا الموضوع، كل نائب يقدم لكم السيارات الخاصة به أنا أفتهم موضوع التضليل.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

أريد المواطن حاله حال أي شخص يضلل سيارته أو نحن كلنا لا نضلل، القانون يتم تعديله بالتصويت ولا يحتاج الكثير في مجلس النواب يسمح للمواطن على أن تكون رسوم بسيطة حتى لا نبالغ بقضية الرسوم، يعني أنا تكلمت مع بعض السادة في وزارة الداخلية يريدون أن تكون الرسوم تصل إلى (٥) ملايين على (١٠٠%) التضليل هذا الرقم كثير ممكن أن يكون (٢٠٠-٣٠٠) ألف دينار.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب أنا مؤيد لهذا الفكرة وقدم مقترح القانون للتعديل حتى نبدأ به.

- النائب عزيز ناصر عزال هريس الشمري:-

المقترح موجود عند المستشار القانوني.

- النائب بولا معروف علي مجيد:-

نحن في إقليم كردستان قدمنا (١٨٢) ألف ضحية في الأنفال سنة ١٩٨٨ وأكثر من (٥٠) ألف شهيد مثل المكونات الأخرى في العراق، واليوم تعاني عوائلهم من أوضاع معيشية صعبة للغاية استناداً إلى مادة (٢٠٣٢) نطالب بصرف مستحقات ذوي شهداء إقليم كردستان ومساواة رواتبهم ومستوياتهم في حكومة الاتحادية.

- النائب محمد كعود حسن الكروشي:-

أريد أن أتكلم اليوم بجانبين.

الجانب الأول: بما يخص الطمر الصحي والذي تعاني منه منطقتي وقضائي الذي هو قريب على سيطرة الصقور في منطقة قرية المحيريجة، حقيقة هذا الموضوع تكلمت كثيراً به وعملت كتب كثيرة وتواصلت مع السيد قائد العمليات في خصوص هذا الموضوع، لان هذا الموضوع حقيقة دمر المنطقة صحياً، أطالب من حضرتك أن تقوم بمفاتحة السيد الوكيل بخصوص هذا الموضوع لأنه حقيقة حتى القوات الأمنية عاجزة على إيقاف هؤلاء الذين يرمون هذه النفايات في منطقة الطمر الصحي، وماذا يعني الطمر الصحي هو حفر ودفن النفايات لكن الذي يحدث هو حرق واليوم يمكن أن تذهب لزيارة منطقتنا باتجاه سوف تشاهد ليلاً دخان في هذا المكان حقيقة الذي يحدث يأتي أشخاص يقولون عنهم (النباش) هؤلاء أيضاً هم عراقيين ونحن حريصين على كل أهلنا العراقيين، وهذا قدر العراقي أن يتعاملوا معه إذا لم نطمرها سوف تبقى النفايات على سطح الأرض، ويأخذون بالمقابل يعني ليس الموضوع مجاني وبالمقابل يأخذون من عنده وبهذا الموضوع يستغلونهم بهذه الطريقة هذا الذي أطالب جنابك أن ألغاء هذا الطمر من منطقتي لان منطقة تعاني من هذا الموضوع هذا أولا.

ثانيا: مقبرة الكرخ تابعة إلى أمانة بغداد في جانبها مئتان دونم تابعة إلى البلدية طبعاً سابقاً كانت إلى عائلة الشيخ (ضاري) بعدها تحولت ملكيتها إلى بلدية النصر والسلام، الذي يحدث الآن هذه (٢٠٠) دونم تعرض للاستثمار، خاطبت أيضاً أمانة بغداد قسم المقابر قالوا نحن لم نعطي هذا الموضوع موافقات رسمية، واجهت كتاب إلى السيد مدير البلدية النصر والسلام وأيضاً قال هذا الموضوع لا أقبل عليه لأن قانون الاستثمار لا يطبق على المقابر سوف يكون دفن أمواتنا مقابل مبالغ مالية، هذا الموضوع جداً مهم أقمت عدوى يوم الأربعاء أمام المحاكم المختصة ويوم الاثنين أنا سوف أدون أقوالي قضائيا لان هذا الموضوع كل مواطن يكون عند حالة وفاة يجب أن يحضر خمس ملايين وممكن المريض المتوفي محتاج مليونين وما يستطيع يوفيه.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يعني يعملون مقبرة استثمارية؟

- النائب محمد كعود حسن الكروشي:-

مقبر استثمارية بأرض البلدية، ليس أرض تابعة للأمانة، هذا الموضوع مخالفة قانونية وهذا الموضوع حقيقة معيب أنا مسؤول أمام أهلي، أنا لا يوجد عندي علاقة بالذي عمل سابقاً، الذي وضع أرض منطقة قضاء أبو غريب ارض خصب الاستثمار والاستثمار السلبي والإيجابي هذا الموضوع أنا أقول أنا أتحمل مسؤوليته وانا أقف أمامهم وأوضع حد إلى هذا الموضوع.

الموضوع الأخر: في نفس المنطقة تحال الأرض تابع للبلدية (٣٥) دونم (٣٠٠٠) قطعة ارض توزعت في قضاء أبو غريب المستفيدين من أبو غريب من موظفيها ومن شهدائها واحد بالمائة وهذا الموضوع خطر جدا أيضاً وصل الحال.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

لمن توزعت؟

- النائب محمد كعود حسن الكروشي:-

توزعت من خارج القضاء ومن خارج المحافظة إذا نريد ندقق على المحاضر السابقة، يمكن نضع نص المسؤولين في قضاء أبو غريب بالسجن وعندي تفاصيل أزود جنابك بها ووصل الحال إلى (٣٥) دونم في النصر والسلام تابعة أيضا إلى البلدية رقمها (١٠٩٨ على ١٤) أيضا محالة إلى الاستثمار ماذا تريد أن تعمل به؟ وأيضاً في نفس المنطقة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

غداً لجنة الاستثمار سوف تستضيف السيد رئيس هيأة الاستثمار تواجد معهم بالاستضافة واطرح هذه التفاصيل.

- النائب محمد كعود حسن الكروشي:-

في نفس المنطقة (١٠٠) دونم أيضا محالة الى الاستثمار والمشكلة صراع نفوذ يعني في أبو غريب صراع نفوذ، أتمنى من حضرتك والسادة أعضاء مجلس النواب أن تكون لنا وقفة لأن هذه أمانات وهذه الأمانة ((قفوهم فإنهم مسؤولون)) ونحن نقف أمام رب العالمين.

- النائب ناصر تركي ياسر أل عواد:-

بدأت بخطوة موفقة بداية الجلسة وهي مهنيتك وعملك وهذا ليس فقط مدح نقول لك سوف تتحمل مسؤولية أكبر وكذلك السادة النواب هم عون لك إن شاء الله، حتى نمارس دور نريده يختلف عن الدورات السابقة، يعني ليس فقط عمل التقليدي الذي كان موجود لأنه هذه الدورة واكبت أصعب مرحلة يمر بيها البلد وهي مرحلة الحرب المباشرة بالمنطقة والعراق، في وسط هذه العاصفة اليوم الأشياء التي نحتاجها أكثر أن نقف مع أهلنا ومع من دعم البدائل خصوصا بعد توقف الواردات، يعني من خلال النفط أن نجد البدائل وأن نكون مع السادة التنفيذيين الحكومة والوزارات عمليين أكثر يعني بإصدار القرارات والقوانين وغيرها حتى إن شاء الله نخرج بحلول مهمة وسريعة في هذا الضرف العصيب.

الأمر الثاني: تردنا المناشدات كثيرة وشكاوى في محافظة ذي قار على أغلب المواضيع طبعاً تكلم عنها بعض السادة هي حجم البطاقة التموينية للقوات الأمنية لأن اليوم قواتنا الأمنية في ظرف الحرب يحتاجون الدعم لأننا نريد منهم الأمان ونريد منهم الموقف هم إن شاء الله أهلاً لحماية البلد،

الموضوع الثاني: أيضاً تردنا الشكاوى ومحافظة ذي قار الكثير من الموظفين والقوات الأمنية عدم العدالة في توزيع قطع الأراضي وهذه المشكلة إن شاء الله تحل في هذه الدورة، نحتاج لجنة نيابية لأننا نسمع الكثير إن هناك حتى محاضر قطعة وغيرها يستغلها بعض التنفيذيين وهي هذه طبعاً محاولة للاستلاء والهيمنة على هذا الموضوع بطرق أخرى.

والموضوع الأخر: أيضاً لم تكن هناك عدالة في موضوع التعينات في الشركات النفطية حسب معرفتك السيد الرئيس وأنت لك باع في لجنة النفط والطاقة، الدورات السابقة هناك شركات كثيرة في محافظة ذي قار شركات نفطية أيضاً عدم العدالة ووصول هذه الشكاوى للكثير من الشباب الذين لم يتعينوا، يوجد بيت يتعين فيه اكثر من شخص وعشرات البيوت لا يوجد احد منهم متعين هذه تحتاج وقفة أيضاً من مجلس نواب، حتى الآن موضوع تحويل وزارة العمل طبعا خطوات مهمة وجيد جدا عندما تحول إلى الوزارات، المواطنين يستلمون راتب العاطلين ولكن مع ذلك بعض المواليد التي هي (٨٠) (٩٠) غيرها يعني أيضا بعضها لا تشمل نريد وقفة وتوجيه من مجلس النواب أيضا في هذا الموضوع لإنقاذ هذا الشرائح.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

يوجد عندنا قانون الخدمة والتقاعد لوزارة الداخلية حملونا أمانة بأن نطرح على جنابك قانون رقم ١٨لسنة ٢٠١١ مقترح تعديل البند الأول مادة (٤١).

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

تم تقديمه من إحدى السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب وتم إحالته إلى اللجنة.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

جمعنا بهذا الموضوع يوجد قضية أساسية عندما طرح سابقا الحكومة اعترضت لأن الذين يخرجون إلى تقاعد بعمر (٥٠) سنة واقل من (٥٠) سنة لا يوجد إمكانية مادية نحن لا نسحب القانون بهذا المقترح للمفتوح لان أنا التقيت بالمعنيين بوزارة المالية ووزارة الداخلية نحن ممكن نسحب الى عمر (٤٥) سنة كل من أكمل خدمة (١٥) سنة وعمر (٤٥) سنة ممكن نحيله إلى التقاعد.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

تواصلوا معنا السادة الضباط كانوا زملائكم سابقا في موضوع المساواة بين الداخلية والدفاع في موضوع السن التقاعد يجب دراسة هذا الموضوع إذا رأيتم فيه فائدة حتى تمضوا بهِ.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

الموضوع الثاني: عندنا الجرحى تقريباً بحدود العشرة الأف جريح، هؤلاء فيهم من تعرض لبتر ساقه والذي فقد بصره هؤلاء حالين مستمرين بالخدمة لأننا لم نضع لهم ضوابط تفرق بينهم وبين الذي يقدم للخدمة والتقاعد بشكل طبيعي، هؤلاء يطالبون برتبة اعلى أو بإضافة امتيازات في حال إحالتهم للتقاعد، حالياً مستمرين بالخدمة ووضعهم الصحي سيء اغلب قادة الشرطة طلبوا منهم الدوام، يوجد عندنا في قيادة شرطة الرصافة بعض الحالات توفوا بسبب ضغط الدوام، نحن نريد بالمقترح أن يضمن في حالة أن المنتسب الجريح يحال إلى التقاعد يمنح رتبتين أو يمنح رتبة ضابط بالنسبة للمنتسب لأغراض التقاعد، وبالنسبة للضابط المصاب يعطي رتبة أعلى في حالة إحالته للتقاعد.

الموضوع الآخر: نحن مقبلين لدينا جدول ترقية الذي هو جدول كانون الثاني وجدول تموز هذا الجدول طبعا يرقى دائما على حساب الواسطة والمنصب وكثير من الضباط الذي أمضوا عشر سنوات و(١٢) سنة لترقيتهم إلى عميد أو لواء يستبعدون من الترقية لعدم موجود المنصب، نحن الضوابط للمنصب بالوزارات لا توجد يعني يوجد بعض القادة الموجودين أصبح عليه عشر سنين وخمسة عشر سنة بالمنصب، ويوجد قادة آخرين موجودين واكفى وافضل ربما ولكن معايير لحسم هذه القضايا لا توجد، نحن نطلب أن في حالة تعديل قانون الأجهزة الأمنية سواء كان وزارة الداخلية والدفاع يرفع اشتراط المنصب من الترقية لأن هذه حقوق مواطنين، وسابقاً بالأنظمة السابقة بالنظام السابق لم كان المنصب يعتمد في حالة الترقية نحن نريد القضايا تعمل على أساس عادل، اليوم ضابط إذا لديه علاقة بمسؤول أو من طرف نائب او وزير يأخذ طلبه ويمنح استثناء ويأخذ ترقية، موضوع الترقيات اليوم بالبلد موضوع حساس نحن اليوم وزارة الداخلية بالانتخابات كل من برتبة لواء أصبحت برتبة فريق وعندما انتهت الانتخابات سحبوا سواقهم وسحبوا حماياتهم وتم أرسالهم للإمرة، يعني بالانتخابات السيد الرئيس يحتاجهم يرقيهم وبعد الانتخابات ويجمدهم ويسحب حماياتهم وسياراتهم.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أنتم ضباط امنين أغلب النواب الجالسين، أنا أرى أكبر خطأ في موضوع الترقية أو القدم كل ضابط أربعة سنين هي الترقية، ويأتي أحد الضباط ويتحصل على كتاب ترقية من السيد رئيس الوزراء أو يتحصل على كتاب قِدم من الحكومة أو من الوزير، وترى الضباط الأخرين ينتظر أربعة سنين حتى يتحصل على الترقية، هذا غير صحيح، هذه العدالة والمعايير تطبق على الجميع.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني: -

القائد العام بالإمكان يعطي قدم سنة وسنتين نحن نتحدث على قضية اللواء والعميد والفريق الآن هنالك عميد عشرين سنة ولم يحصل على ترقية وهذه القضايا بها مشكلة كبيرة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

مطلوب من لجنة الأمن والدفاع عند مناقشة القانون للتعديل تثبتون هذه التفاصيل.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

يجب أن تكون التفاتة جادة لموضوع قانون السن التقاعدية بدل ما يكون من يبلغ عمره (٦٣) يكون التفاتة جادة لمن يبلغ عمره (٥٥) سنة أو من لديه خدمة (٢٠) الى (٢٥) سنة تعرف هذا القرار أو هذا القانون نعتمده هذا يكون خياري وليس إجباري يوجد مواطنين بسن الخمسين أو الخمسة وخمسين أو من لديه خدمة (٢٠) أو خمسة وعشرين يرغب أن يحال للتقاعد ولكن سوف أخسر كافة المستحقات المالية التقاعدية أو الحقوق

التقاعدية بأكملها، لدينا أعداد مبالغ بيها مقبلين على التقاعد اذا تم تطبيق هذا القانون خمسين الى خمسة وخمسين أو من لديه خدمة عشرين أو خمسة وعشرين سنة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يعني نقلل سن التقاعد؟

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

يقل سن التقاعد خياري يكون وليس إجباري هنا عندنا الألاف.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أتكلم بصراحة الترهل الموجود في وزارة الداخلية والدفاع هذا غير صحيح والدفاع أكثر شيء، رتب أصبحت عالية وهذا اليوم المنتسب من يأتي يجب أن تكون هنالك قاعدة حتى يرقى يكون هنالك هرم، وأنت تتكلم بصورة عامة أنت تتكلم على مستوى دوائر الدولة.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

نعم بالضبط دوائر أمنية وغيرها سوف يفسح المجال للألاف من شبابنا، من يخرج للتقاعد بهذا العمر سوف يفسح المجال الألاف من الشباب.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

يجب أن ننتظر رأي الحكومة وعندما تشكل نأخذ رأيها في هذا الموضوع أؤيد في بفقرة معينة هناك يوجد اختصاصات نادرة في وزارات في هيأت حتى الدولة صرفت عليهم مبالغ مالية كبيرة من أجل تدريبهم خارج العراق وإدخالهم الدورات فهذه الاختصاصات يجب أن يكون لها استثناءات، إذا ردنا نفتح قانون تقاعد نعطي استثناء لهذه الاختصاصات ونحددها نقول البروفيسور سين هذا يستثنى من قبل رئيس الوزراء لسنة أو سنة ونصف أو لوزارة معينة وزارة التعليم مثلاً، لدينا اختصاصات في الأطباء أو اختصاص في الأساتذة أو دكتوراه في هذا الموضوع يجب أن نعطي استثناء للاختصاصات النادرة المعنية.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

بنفس الوقت موضوع الحذف والاستحداث تعلم في كل وزاراتنا يوجد ألاف مؤلفة يحالون إلى التقاعد لا يوجد نظام الحذف والاستحداث بالوقت الحالي، يبقى معلق تعلم هذه درجة وظيفية يعني هذا موضوع يعني معلق اعتقد طُبق سابقا أو قرأ سابقاً هذا القانون.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أتصور لان الموازنة انتهت هذا الموضوع طبعا.

- النائب محمد جبار حسين حسن الشمري:-

إلى حد الآن نظام الحذف والاستحداث لا يعمل على ارض الواقع، يوجد جانب أخر جدا مهم قانون المخاتير تعلم المختار اليوم يعتبر هو الأب الأعلى بداخل الحي، هذا الموضوع المختار يعتبر ارتباطه مباشر بالدولة وراتبه من الدولة وكل مستحقاته من الدولة، وعندما تنتهي المدة المحددة لتأدية الواجب المختار يخرج بدون أن يحصل على شيء، تم القراءة الأولى بالدورة الخامسة ولكن تم نهاية الدورة ولم يتم إكمال هذا القانون أرجو من حضرتك أن تكون التفاتة جادة لهذا القانون لأنه سوف يكون إنصاف الأغلب المخاتير وهذه شريحة مظلومة اعتبرها.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك هذه شريحة مهمة وشريحة اجتماعية ولها دور كبير مع الحكومات المحلية والإدارة المحلية في هذا الموضوع.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

لدي جانب أخير: عندنا محافظة بابل تعرف محافظة بابل من المحافظات الأثرية والمحافظات الدينية تم تصنيفها ضمن لائحة التراث العالمي ومسجلة لدى اليونسكو، المفترض تكون هنالك تخصيصات مالية مخصصة لهذه المحافظة، محافظة بابل أو باقي المحافظات لم يتم التخصيص، محافظة بابل تمتلك مواقع أثرية أتوقع أعتقد في دول العالم يستثمرونها افضل استثمار وتعرف يأتونها آلاف لزيارتها، الغاية من هذا الموضوع اليوم عندما تخصص لها تخصصات مالية سوف يكون تهذيب الشوارع وتعبيد الطرق بصورة عامة، محافظة بابل عندما أقو منكوبة بمعنى الكلمة قبل دقائق أحد السادة تطرق قال موضوع المشاريع وتم اختار المشاريع حسب المحسوبية والمنسوبية، موضوع المشاريع تحديداً لا يتم اختيار المشاريع

على حساب الأولوية، يوجد موضوع جدا مهم نحن عندنا لجنة الخدمات يجب أن تأخذ دورها لا أحد يعرف سياق عملها، اليوم فلان من الناس سعى بتعيين مدير الدائرة الفلانية سوف يكون مستعبد، اليوم عضو مجلس النواب دورة رقابي، احد السادة النواب قبل فترة ذهب يؤدي دوره الرقابي بلغه احد أعضاء مجلس المحافظة إن هذا المشروع أنا استحصلت موافقاته، هل هو ملك له؟ حقيقة لا يوجد هكذا عمل يجب هناك ضرورة يتم التفاته بهذا الموضوع.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

بعض أعضاء المجلس المحلية لا يعرفوا ولا يفهموا دورهم ولا عملهم، اليوم هم كمجلس محافظة يتبعون الى مجلس النواب هم دورهم في مجلس المحافظة والحكومة المحلية هو دور تشريع يتبع عملهم الى مجلس النواب، سبق وتم استضافة رؤساء مجالس (١٥) محافظة وتحدثت معهم بعدة آليات، وحتى موضوع القراءة الأولى لتعديل قانون المحافظات الغير منتظمة بإقليم التي قرأناها أبلغت السادة في دائرة الشؤون النيابية والمكتب أن يرسلوا إعمام لكل رؤساء المجالس والمحافظين من لديه مقترح وسوف يكون لهم استضافة في هذا الموضوع، بعده لم يأخذ دوره يحتاج لفترة حتى يأخذ دوره.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

يعني أرجو من حضرتك لان يكون هناك تخبط بالقرارات حقيقة وهذا الموضوع سوف يعيق بين التنفيذ وبين التشريع حقيقة لا نريد نوصل هكذا مرحلة أرجو ان يطبق هذا الموضوع وكل من يعرف دورة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

مجلس المحافظة يتبع لمجلس النواب بالصفة التشريعية، ترفع الجلسة إلى يوم غداً الخميس.

رُفعت الجلسة الساعة (٦:٠٠) عصراً.

****

****

****

***

*